المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

المواكبة المستمرّة

نشرة شهرية تجمع ملخّصات نصوص أجنبية هامة

العدد التاسع: تشرين الثاني 2021

إعداد:
مديرية الدراسات الإستراتيجية

المحتويات

- آفاق الانهيار في لبنان 2
- مؤشّر السياسة الخارجية الإسرائيلية لعام 2021 7
- تحييد حزب الله ضرورة للاتفاق النووي 17
- الاقتصاد التركي ومستقبل أردوغان 20
- استراتيجية أميركية لشرق المتوسط.. مِنصّة عرض قوّة متعدِّدَة المسارح 25
- مقاربة لإعادة تموضع أميركية في المنطقة 29

آفاق الانهيار في لبنان

الموضوع

تقرير صادر عن مجموعة الأزمات الدولية بعنوان "إدارة الأزمات المتفاقمة في لبنان" بتاريخ 28 تشرين الأول 2021.[1]
اخترنا منه الخلاصة التنفيذية والمقطع المرتبط بحزب اللّه بشكل حرفيًا.

أبرز ما ورد

الخلاصة التنفيذية

مع مرور عامين على الأزمة الاقتصادية الكارثية التي يعاني منها لبنان يوشك هذا البلد على الانهيار. ذلك أن المواجهة التي حدثت في منتصف تشرين الأول/أكتوبر بشأن التحقيق في انفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 أكدت على الخطر المتنامي لحدوث عنف طائفي. والقادة السياسيون يمارسون لعبة كسب الوقت بدلًا من مواجهة ضرورة إجراء الإصلاحات. ومؤسسات الدولة تتآكل مع استمرار تدهور قيمة العملة المحلية الذي التهم الميزانيات وأدّى إلى انخفاض قيمة رواتب الموظفين أكثر فأكثر. ويكمن الخطر الأكبر في تردّي أوضاع القوات الأمنية التي تعاني من ضغط هائل نتيجة ازدياد الاضطرابات، في الوقت الذي لم تعد تتلقى فيه رواتب تسدّ رمق أفرادها. أمّا الفراغ الذي سيحدثه انحلال المؤسسات فستملؤه على الأرجح الأحزاب السياسية والعصابات المسلحة، الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور مشهد فوضوي يتكوّن من مناطق خاضعة لسيطرة جماعات مختلفة. لذلك ينبغي على اللاعبين الخارجيين أن يقدّموا مساعدات مباشرة للقوات الأمنية، وأن يستهدفوا شرائح من القطاع الخاص والسكان بشكل عام للتخفيف من أشد حالات المعاناة حِدّة والمحافظة على السلم إلى أن تغيّر النخبة السياسية حساباتها القائمة على الكلفة والمنفعة. وعلى المدى القصير ينبغي دفع السلطات اللبنانية إلى إجراء انتخابات عام 2022 في وقتها، بالنظر إلى أنه لا يمكن حدوث تغيير حقيقي بينما الانتخابات على الأبواب.

منذ أن بدأ نطاق التدهور الاقتصادي يصبح واضحًا في أواخر عام 2019، أجّل السياسيون اللبنانيون إجراء إصلاحات من شأنها أن تهدد إحكام قبضتهم على السلطة. إنهم يحجمون عن التخلّي عن نظام سياسي سمح لهم، منذ نهاية الحرب الأهلية في البلاد عام 1990، بتقاسم الغنائم السياسية والاقتصادية. ظاهريًا، فعلوا ذلك

[1] https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/228-lebanons-compounding-crises-arabic.pdf

تحقيقًا لمصـــالح الطوائف التي يدّعون أنهم يمثلونها لكن هؤلاء الزعماء كانوا في معظم الأحيان يعملون لتحقيق مصـــالحهم الشـــخصـــية – فقد راكموا ثروات كبيرة في حقبة ما بعد الحرب. ففي موازاة الأجندات الســـياســـية أو الاقتصـادية، وفي كثير من الأحيان بدلًا منها، اسـتخدم الزعماء مزيجًا من سـياسـات الهوية الطائفية والمحسـوبية لتأمين الدعم السـياسـي. وبذلك أهملوا التنمية الاقتصـادية وسـاهموا في تدمير المالية العامة للبلاد. الآن، وقد وقعت الكارثة، يسعى السياسيون بشكل أساسي للدفاع عن امتيازاتهم المشتركة بدلًا من إصلاح نمط سلوكهم. إن ذلك الدافع، وليس خلافًا جوهريًا بشأن ما ينبغي فعله، هو ما يفسّر وجود حكومة تصريف أعمال وحسب في البلاد طوال مدة الأزمة.

اسـتمرت حكومة تصـريف الأعمال من آب/أغسـطس 2020، عندما اسـتقال رئيس الوزراء حسـان دياب بعد كارثة المرفأ، وحتى 10 أيلول/سـبتمبر 2021. في ذلك التاريخ، تمكّن نجيب ميقاتي (الذي شـغل منصـب رئيس الوزراء مرتين من قبل) من تشـــكيل حكومة حصـــلت على قبول الرئيس ميشـــال عون. في هذه الأثناء، امتنع المانحون الدوليون، الذين انعدمت ثقتهم بالنخبة السـياسـية اللبنانية التي أسـاءت إدارة حزم المسـاعدات في الماضـي، عن تقديم المساعدات الإنقاذية التي يحتاج إليها الاقتصاد بشكل ملحّ.

لكن الرغم من تشكيل حكومة جديدة برئاسة ميقاتي فإن احتمالات حدوث تقدّم سريع نحو إجراء الإصلاحات تبدو ضـئيلة. فمن ناحية، تجعل الأجندة الانتخابية المزدحمة، حيث من المزمع إجراء انتخابات برلمانية وبلدية ورئاسـية في عام 2022، من غير المرجّح أن تتمكّن الحكومة من اتخاذ قرارات ذات تبعات مهمة قبل أواخر ذلك العام. علاوة على ذلك، حتى لو أجرت الحكومة الإصـلاحات كإجراء رسـمي، يبدو من غير المرجّح أن تقوم النخبة الحاكمة بإحداث التغييرات التي ستكون ضرورية لإنقاذ الاقتصاد لكنها ستقوّض قبضتها المحكمة على السلطة. الاحتمال الأكثر ترجيحًا هو أن هذه النخبة ســـتســـتمر في التأجيل والمماطلة، بينما ينزلق المزيد من المواطنين في الفقر المدقع وتتدهور مؤســـســـات الدولة أكثر فأكثر. وتشـــكّل القوات الأمنية الهاجس الأكثر إلحاحًا. فالجنود وعناصـــر الشـــرطة باتوا يتلقون رواتب ضـــئيلة لا تكفيهم هم كأفراد، ناهيك عن إعالة أســـرهم. وبالتالي من المرجّح أن يصبح الانخراط في عمل إضافي أو ترك الخدمة أكثر انتشارًا، في الوقت الذي تلقي التوتّرات الاجتماعية المتنامية أعباء مفرطة إلى درجة الخطورة على قوات الأمن، وعلى الجيش بشـكل خاص. خلال العامين الماضـيين، تدخلت هذه القوات لمعالجة انفجار مرفأ بيروت وحرائق الغابات في منتصـف عام 2021؛ ومراقبة الاحتجاجات الجماهيرية، وقمع أعمال الشـــغب ومنع المواجهات بشـــأن الســـلع المدعومة؛ ومنع تهريب واحتكار الوقود؛ ومواجهة مهرّبي المخدّرات المدجّجين بالسلاح، واحتواء الصدامات بين الفصائل السياسية. ومن المرجّح أن تكون بعض الوحدات قد وصلت إلى حافة الانهيار.

مع ازدياد ضعف الدولة ومؤسساتها بدأت الأحزاب السياسية ومجموعات أخرى بالحلول محلها على نحو تدريجي. إذ إن السـيطرة على الموارد العامة المتضـائلة تشـكّل أداة تزداد قوة لضـبط السـكان الذين يزدادون فقرًا. وفي

السياق نفسه، من المرجّح أن يؤدّي تدهور السلامة العامة إلى تعزيز النفوذ السياسي لأطراف يعتقد أنها قادرة على توفير تلك السلامة محليًا. وحزب الله في موقع يمكنه من ممارسة نفوذ من نوع خاص مع تردّي وضع الدولة بفضل قدراته المالية، والعسكرية والتنظيمية الاستثنائية، بما في ذلك قدرته على المحافظة على تدفّقات خارجية مستقلة من الموارد. وللأسف، فقد استخدم هذا النفوذ لتقويض ما تبقى من سيادة القانون في لبنان، ورمى بثقله خلف مقاومة التحقيق في تفجير المرفأ الذي يقوده القاضي طارق البيطار. في 14 تشرين الأول/أكتوبر، حدث إطلاق نار عندما خرج أنصار حزب الله وأمل، الحركة الشيعية المتحالفة معه، في مسيرة إلى قصر العدل، الواقع في حي مسيحي، للمطالبة باستبدال القاضي البيطار. قُتل سبعة أشخاص، معظمهم من أنصار حزب الله، في تبادلٍ لإطلاق النار.

أمام اللاعبين الخارجيين بضع طرق وحسب لإحداث فرق إيجابي. إذ يبدو أن العقوبات التي تستهدف السياسيين المقاومين للإصلاحات، والتي يطالب بها الكثير من الناشطين اللبنانيين، غير كافية لإحداث تغييرات رئيسية من شأنها أن تهدد قبضة النخبة على السلطة. إلا أنها قد تكون قادرة على انتزاع تنازلات تكتيكية من شأنها أن توسّع الشقوق في ذلك الصرح. على سبيل المثال، يمكن للضغط الخارجي أن يساعد على ردع السياسيين عن قمع الاحتجاجات أو إعاقة إجراءات المساءلة كما في حالة التحقيق في انفجار المرفأ. وينبغي أن يكون أحد الأهداف القصيرة المدى للاعبين الخارجيين منع ومعاقبة محاولات الأطراف الساعية إلى تأخير أو تعليق انتخابات عام 2022. لقد وصف ميقاتي أجندته بأنها ترسم مسارًا نحو الإصلاح من الآن وحتى الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في النصف الأول من عام 2022، بينما يُترك تنفيذ الإصلاحات للحكومة القادمة التي ستشكَّل بعد هذه الانتخابات. وبالتالي فإن الإجراءات الإصلاحية الكبيرة لن تنطلق قبل منتصف عام 2022، بل على الأرجح بعد ذلك بكثير. وبالتالي فإن الدعم المالي الخارجي قد لا يكون متاحًا لبيروت قبل عام أو أكثر.

في حين أن اشتراط الدعم غير الإنساني الكبير للإصلاحات واسعة النطاق يبقى هو الاستراتيجية الصحيحة بالنسبة للمانحين، فإن على هؤلاء أن يكونوا مستعدين لتغيير مجال تركيزهم على نحو ما. فمن جهة من غير المرجّح أن تُحدث المساعدات أثرًا مستدامًا دون الإصلاحات بل ستغذي بدلًا من ذلك نفس شبكات الفساد التي تسببت في الأزمة. علاوة على ذلك ما من تعافٍ اقتصادي ذي معنى سيكون ممكنًا دون برنامج لدعم الاستقرار يقدّمه صندوق النقد الدولي، والذي لن يقدَّم قبل إجراء الإصلاحات. من جهة أخرى ينبغي على اللاعبين الخارجيين أن يستعدوا لمساعدة لبنان على التعامل مع التآكل المتزايد لقدرات الدولة، الأمر الذي سيسرّع حدوث أزمة إنسانية واضطرابات خطيرة في الشارع. ولذلك ينبغي اعتبار المحافظة على عمل البنية التحتية الأساسية شكلًا من أشكال المساعدات الإنسانية، بينما ستكون المساعدات المباشرة للقوات الأمنية، ما لم تنخرط في انتهاكات سلوكية، ضرورية للمحافظة على البلاد آمنة بشكل معقول. وينبغي أن يكون هدف المساعدات الخارجية خلال هذه الفترة الصعبة تخفيف حِدّة معاناة السكان والضرر الناجم عن تخلّي الدولة عن واجباتها إلى أن يصبح بالإمكان الشروع بالإصلاحات الحقيقية.

حزب الله، حزب لا كالأحزاب

يتميّز حزب اللّه عن جميع الأحزاب اللبنانية الأخرى. فهو يتمتع بقدرات استثنائية في تقديم المساعدات الاجتماعية والسيطرة الأمنية ويطرح تحدّيات سياسية كبيرة على مستوى السياسة الداخلية والخارجية. كما أنه يتلّقى دعمًا مستدامًا من إيران. يعمل الحزب على غرار الفصائل اللبنانية الأخرى منذ عقود مستخدمًا مزيجًا من سياسات الهوية والمحسوبية للحفاظ على دعم سياسي. إلاّ أنّ العوامل الداخلية والمحلية والإقليمية جعلته أكثر نجاحًا من غيره. فمن خلال ترسيخ نفسه في مؤسسات الدولة بالتوازي، مع تطوير شبكة مؤسساته الاجتماعية مترامية الأطراف، بنى حزب اللّه زوائد في النظام يستطيع تشغيلها خارجه عند الحاجة" كما قال دبلوماسي أميركي سابق.

حزب اللّه هو في الوقت نفسه الفاعل الوحيد في النظام السياسي اللبناني القادر على فرض –أو نقض (الفيتو)– الخيارات السياسية بالتهديد باستخدام القوة. الأمر الذي اتّضح في أيار 2008، عندما احتل الحزب النصف الغربي من بيروت وحاصر القادة المنافسين لمطالبة الحكومة بإلغاء القرارات التي اعترض عليها وإملاء حلّه الخاص للأزمة الحكومية التي استمرت ثمانية عشر شهرًا. منذ ذلك الحين، مارس الحزب حق النقض (الفيتو) على تشكيل الحكومة وقام بصنع السياسات على نطاق واسع، بمساعدة تحالفه الوثيق مع حركة أمل الذي يجعلهما يحتكران فعليًا التمثيل الشيعي. وبموجب شروط تقاسم السلطة في لبنان يستحيل الحكم دون مشاركة الحزبين الشيعيين.

منذ تشرين الأول 2019 برز حزب اللّه أيضًا كمدافع أساسي عن الوضع القائم، وأمر مؤيّديه بالخروج من الشوارع بعد أسبوع من احتجاجات 2019، ثم بدا وكأنه يؤيّد الهجمات المتكررة على المتظاهرين من قِبل بلطجية يرفعون شعار أمل وحزب اللّه. في حين أن الدعوة الأولية العابرة للطوائف لاحتجاجات الشارع غير المنظمة لعام 2019 لم تدم طويلًا على أي حال، لعب موقف حزب اللّه دورًا مهمًا في تحويل الحركة الاحتجاجية من انتفاضة شعبية واسعة النطاق إلى خطوط (تماس) حزبية وطائفية. كما يتمتع الحزب بسجلٍّ حافل في مقاومة محاولات المساءلة (القانونية) التي يعتبرها مضرّة سياسيًا، وكان آخرها مطالبته بإقالة القاضي طارق بيطار المحقّق في انفجار مرفأ بيروت، مستغلًا تهديد زعزعة الاستقرار والحرب الأهلية لتحقيق هذه الغاية. كما أن الخلافات حيال التمركز في مواجهة حزب اللّه تشكّل أيضًا مشكلة خطيرة للمجموعات الناشطة والقوى السياسية العاملة على تأسيس مِنصّة موحّدة للانتخابات المستقبلية وأتاحت المجال لظهور أصوات تطالب بالفيدرالية أو حتى تقسيم البلاد.

ألحقت السياسة الخارجية لحزب اللّه، ولا سيما مشاركته في تحالف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بقيادة إيران المعارض لـ "إسرائيل" والولايات المتحدة وحلفائها العرب ("محور المقاومة"، كما يشير إليه أعضاؤه) ضررًا جسيمًا بعلاقات لبنان الخارجية، ولا سيّما مع دول "الخليج العربي". والخلاف مع الخليج يوقف مصدر تمويل قوي للانتعاش الاقتصادي ويهدد الأسواق المهمة للصادرات اللبنانية وكذلك الوصول إلى أسواق العمل التي كانت تستقبل تقليديًا المهنيين اللبنانيين. حتى أن بعض مؤيدي الحزب وحلفائه المقرّبين يعترفون بأن ثمن دوره في

الشرق الأوسط أصبح باهظًا للغاية، ومع ذلك لا توجد مؤشّرات على أن الضغوط المحلية قد تدفع الحزب إلى التفكير في تقليص أنشطته الإقليمية. بل إنّ تمسّكه بدور المقاومة الإقليمي يبدو أنّه دافعه الأساسي لدعم الوضع المحلي الراهن. وقال صحفي مقرّب من الحزب: حتى الأشخاص المقربون أيديولوجيًا (من حزب الله) يقولون صراحة إن (الحزب) تجاهل الملفات المحلية والاقتصادية لفترة طويلة. لكن حزب الله جزء من معادلة إقليمية، وأي تحوّل طفيف في ميزان القوى المحلّي يمكن أن يضعف موقعه هناك.

الأولوية بالنسبة لحزب الله، هي الحفاظ على البيئة التي تسمح له بالعمل كجزء من (محور) المقاومة. والتورّط في المشاكل الاجتماعية في لبنان يصرف الانتباه عن ذلك. لذا فإنهم يواجهون معضلة. يكافح حزب الله للاعتراف بهذه المعضلة، والتخلّي عن أية مسؤولية حول مأزق لبنان، وإلقاء اللوم في الأزمة بدلًا من ذلك على الخيارات السياسية لخصومه و "الحرب الاقتصادية" التي يزعم أن الولايات المتحدة تشنها على لبنان. يتجلّى ردّ الحزب على هذا التحدي بتعزيز ما يسمّيه "الصمود" وإعادة توجيه الاقتصاد اللبناني نحو الاندماج مع حلفاء حزب الله، مثل سوريا والعراق وإيران، فضلًا عن التعاون الوثيق مع الصين.

خلاصة

دفعت الأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان البلاد إلى حافة انهيار الدولة، لكن القادة السياسيين في البلاد لا يظهرون أي مؤشر على تنفيذ إصلاحات طال انتظارها. وعلى العكس من ذلك تشير جميع الدلائل إلى أنهم مستعدون لمواصلة هذا المسار نحو الانهيار التامّ بدلًا من القبول بتنازلات يمكن أن تخفف استحواذهم على السلطة.

لذلك من المرجّح أن يستمر لبنان في التدهور المتسارع، مع كل المخاطر التي ينطوي عليها التفكك المؤسساتي والفقر الجماعي وعدم الاستقرار وتصاعد العنف. يجب على الجهات الخارجية دَرء هذا المسار التنازلي من خلال توفير الدعم المباشر للقوى الأمنية ما دام أن سلوكها يأتي في إطار التعبئة، وكذلك قطاعات مختارة من القطاع الخاص والسكان بشكل عام. يجب أن تساعد أيضًا في الحفاظ على البيئة التحتية الحيوية وحُسن إدارة المؤسسات العاملة. بالإضافة إلى هذه المساعدة الطارئة، فإنّ لهذه الجهات نفوذًا محدودًا لتغيير المسار، إذا لم تسفر عروض المساعدة المشروطة بالإصلاحات عن أي تغيير في سلوك الطبقة الحاكمة. لم يتضح بعد متى وكيف سيحدث التغيير. قد يأتي من تراكم الانتصارات الصغيرة التي حققها الإصلاحيون مع مرور الوقت، أو من تصميم القادة السياسيين على أخذ النظام إلى أقصى حدوده، أو من الاشمئزاز الجماهيري من إخفاقات الدولة. ولكن في انتظار ذلك اليوم، يجب أن تكون الجهات الخارجية مستعدة للاحتمال الحقيقي للغاية بأن حاجة لبنان إلى مساعدة طارئة ستستمر لسنوات عديدة قادمة.

مؤشر السياسة الخارجية
الإسرائيلية لعام 2021

الموضوع

استطلاع الرأي العام السنوي التاسع لمعهد ميتفيم حول السياسة الخارجية الإسرائيلية في أيلول عام 2021. كان معهد رافي سميث هو المسؤول عن الاستطلاع بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، وقد قام هذا الاستطلاع على عيّنة تمثيلية من السكان الراشدين في "إسرائيل" (700 رجل وامرأة يهود وعرب).

خلاصات وتعليقات

تعرضُ هذه الوثيقة نتائج الاستطلاع مقسّمة إلى أربعة مجالات: وزارة الخارجية الإسرائيلية، العلاقات الخارجية لـ"إسرائيل، "إسرائيل" والمناطق المحيطة بها، "إسرائيل" والفلسطينيون.

أ. وزارة الخارجية الإسرائيلية

- يقيّم الجمهور طريقة تعامل الحكومة مع السياسة الخارجية بعلامة 5.29 من 10، مع 24٪ منهم راضين على أداء الوزارة. تظهر نتيجة هذا السؤال انخفاضًا في الرضا العام مقارنة بعام 2020 (6.05) وتؤثر سلبًا على المستوى التصاعدي للرضا العام الذي استمر منذ عام 2016.
- يمنح الجمهور وزارة الخارجية علامة 5.23 من 10، مع تصنيف 16٪ نعم فقط على أنها جيدة. انخفضت العلامة في هذا السؤال مقارنة بعام 2020 (5.69)، كما تعرقل الاتجاه التصاعدي الذي استمر منذ عام 2016.
- يعطي الجمهور وزير الخارجية يائير لابيد علامة 4.88 من 10، مع 24٪ راضين عن أدائه و36٪ غير راضين.
- غالبية الجمهور (59٪) تعارض مشاركة أعضاء كنيست عرب في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، لكن 23٪ يؤيّدونها و18٪ لا رأي لهم.
- يعتقد 33 ٪ من الجمهور أن وزارة التعاون الإقليمي يجب أن تركّز على تعميق العلاقات مع الدول العربية، ويؤكد 23 ٪ منهم على دمج المواطنين العرب في العلاقات الإقليمية لـ "إسرائيل"، ويشدد 21٪ منهم على تفعيل عملية التطبيع لتعزيز التعاون الاقتصادي مع الفلسطينيين، كما يصوّت 15٪منهم على أهمية تطوير مشاريع مشتركة مع الأردن ويشدد 14٪ منهم على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع السلطة الفلسطينية.

ب. العلاقات الخارجية لـ "إسرائيل"

• يعطي الجمهور مكانة "إسرائيل" العالمية علامة 5.58 من 10، مع تصنيف 15٪ على أنها جيدة. وتتشابه النتيجة في هذا السؤال مع العلامة التي قدّمها الجمهور في عام 2020 (5.63).

• يعطي الجمهور العلاقات الإسرائيلية الأميركية علامة 6.46 من 10، مع تصنيف 35٪ فقط وضع العلاقات على أنها جيدة. تعكس هذه النتيجة انخفاضًا حادًا عن عام 2020 (8.05 من 10، مع تصنيف 67٪ على أن العلاقة جيدة) بالإضافة إلى تسجيلها أدنى علامة لمدة خمس سنوات (منذ عام 2016).

• يعتقد 53٪ من الجمهور أن إدارة بايدن أقلّ فائدة لـ "إسرائيل" من الإدارة السابقة. ويعتقد 36٪ أنه لا يوجد تغيير كبير بين الحكومة الحالية والسابقة، كما يعتقد 11٪ فقط أن حكومة بايدن أفضل لـ "إسرائيل".

• عند السؤال عن أهم ثلاث دول بالنسبة لـ "إسرائيل" إلى جانب الولايات المتحدة، يصنّف الجمهور روسيا على أنها الدولة الأكثر أهمية. بعد روسيا، تم ترتيب الدول التالية (بترتيب تنازلي): ألمانيا وبريطانيا والصين ومصر وفرنسا والأردن. هذه الأرقام منخفضة مقارنة بعام 2020 للأردن (12٪ مقابل 7٪) وتظهر انخفاضًا في أهمية المملكة العربية السعودية (3٪ مقابل 8٪).

• يولي الجمهور أهمية كبيرة لعمل الحكومة على تقوية وزارة الخارجية (7.10 من 10 مقارنة بـ 6.66 في عام 2020). كما يعطي الجمهور أولوية قصوى (7.03) لتعزيز التعاون الدولي لـ "إسرائيل" للتعامل مع أزمة المناخ. ويعطي الجمهور أهمية أقل قليلًا لتحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط (6.99)، وتحسين العلاقات مع الدول العربية (6.83). يولي الجمهور أهمية منخفضة نسبيًا (5.64) لتعزيز السلام مع الفلسطينيين. تُعتبر هذه النتيجة في حالة انخفاض مستمر منذ عام 2019.

• يولي الجمهور أهمية كبيرة (7.5 من 10) لتشكيل إطار إقليمي للتعاون في التعامل مع أزمة المناخ في منطقة الشرق الأوسط وحوض شرق المتوسط، وقد قيّم 30٪ من الجمهور هذه المبادرة بعلامة 10 من 10.

• ينقسم الجمهور حول مسألة ما إذا كان يجب أن يؤثر نوع الحكومة في دولة معيّنة على اختيار "إسرائيل" للحفاظ على العلاقات معها. يعتقد 43٪ منهم أنه على "إسرائيل" الاستثمار في تطوير العلاقات مع الديمقراطيات، بينما يعتقد 42٪ أن نوع الحكومة في الدولة يجب ألا يؤخذ في الاعتبار.

• تعتقد أغلبية كبيرة (64٪) أنه يجب على الحكومة الإسرائيلية حظر بيع التكنولوجيا لأنظمة تنتهك حقوق الإنسان، مقابل 12٪ فقط تعتقد أنه يجب السماح ببيع التكنولوجيا لهذه الأنظمة.

• يفضّل 45٪ من الجمهور أن تساعد "إسرائيل" الدول الأخرى في التعامل مع جائحة كورونا، مقارنة بـ 43٪ الذين يفضّلون أن تركّز "إسرائيل" على التعامل مع فيروس كورونا داخل حدودها فقط (42٪). من الملاحظ هنا وجود فرق عن العام الماضي، عندما فضّلت غالبية الجمهور (63٪) التركيز فقط على "إسرائيل" وفضّل 23٪ فقط مساعدة الدول الأخرى أيضًا.

ج- "إسرائيل" والمناطق المحيطة بها

- يشعر 32٪ من الجمهور أن "إسرائيل" تنتمي أكثر إلى الشرق الأوسط، ويشعر 23٪ منهم أنها تنتمي إلى أوروبا ويعتقد 22٪ منهم أنها تنتمي إلى حوض البحر الأبيض المتوسط. ازدادت الفجوة لصالح الشرق الأوسط بشكل طفيف مقارنة بعام 2020 (29٪).
- يولي غالبية الجمهور (57٪) أهمية كبيرة لإعادة العلاقات مع الأردن (تقييم 7.5 من 10).
- بعد مرور عام على توقيعها، اختلف الجمهور حول أهمية اتفاقيات أبراهام للوضع الإقليمي لـــ "إسرائيل" - ويعتقد 34٪ أن الاتفاقات تشكّل نقطة تحوّل في قبول "إسرائيل" في الشرق الأوسط مقارنة بـــ 31٪ الذين يعتقدون أن مكانة "إسرائيل" لم تتغير بشكل كبير. من الملاحظ أن نسبة كبيرة من الجمهور (35٪) لم تُبد رأيها في هذه القضية.
- وفقًا للجمهور، فإن أهم مجالات التعاون مع الإمارات هي تباعًا: الاقتصاد (38٪)، يليه الأمن (27٪)، ثم العلاقات السياسية الدبلوماسية (16٪) وصولًا إلى العلاقات المدنية (6٪).
- من وجهة نظر الرأي العام، فإن أهم جانب من جوانب التنمية طويلة الأمد للعلاقات مع المغرب هو تنمية العلاقات الاقتصادية (43٪). ويأتي بعد المجال الاقتصادي مباشرة الروابط الأمنية (24٪) والروابط الثقافية والأديان والمدنية (17٪).
- الإمارات العربية المتحدة والمغرب هما أكثر الدول العربية التي يهتم الإسرائيليون بزيارتها (10٪)، يليها لبنان (7٪)، مصر (6٪)، السعودية (3٪) والأردن (3٪). لا يريد قرابة نصف الإسرائيليين (48٪) زيارة أي دولة عربية. وفي عام 2020 صرّح 42٪ من الإسرائيليين بأنهم لا يريدون زيارة أي دولة عربية، وكانت الإمارات في المرتبة الأولى بنسبة 23٪ و1٪ فقط من الإسرائيليين يرغبون في زيارة المغرب.
- ترى أغلبية نسبية من الجمهور (46٪) أن الاتحاد الأوروبي معارض لـــ "إسرائيل" أكثر من كونه صديقًا (24٪). وقد زادت الفجوة بين تحديد ما إذا كان الاتحاد الأوروبي خصمًا أو صديقًا مقارنة بعام 2020 (43٪ مقابل 29٪ على التوالي).
- تعتقد غالبية الجمهور (47٪) أنه لا ينبغي لـــ "إسرائيل" الانضمام إلى برامج الاتحاد الأوروبي التي من شأنها تحسين وضعها الاقتصادي إذا استبعدت المستوطنات. يعتقد 35٪ أن على "إسرائيل" الانضمام لمثل هذه البرامج و18٪ لم يبدوا رأيهم.
- في التعامل مع التهديدات الإيرانية، يعتقد 34٪ من الجمهور أن "إسرائيل" يجب أن تركّز جهودها على تشكيل تحالفات مع دول الشرق الأوسط، ويعتقد31٪ منهم أن الأمر يستحق التركيز على النشاط العسكري المستقل ويعتقد 17٪ فقط أن الأمر يستحق دعم جهود المجتمع الدولي لتجديد وتحسين الاتفاق النووي.
- يؤيد 61٪ أن تحاول "إسرائيل" بشكل فعّال تحسين العلاقات مع تركيا. ومن الملاحظ زيادة دعم فكرة تحسين العلاقات منذ عام 2019.

د. "إسرائيل" والفلسطينيون

• لا يتفق الجمهور على الاستراتيجية السياسية للحكومة تجاه قطاع غزة، لكن يعتقد 9٪ فقط أن السياسة الحالية يجب أن تستمر. بينما يعتقد31٪ أن على "إسرائيل" بذل جهد للتشجيع على عودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع، ويعتقد 22٪ أنه يجب تسخير النظام الدولي لإعادة تأهيل اقتصادي شامل للقطاع ويعتقد 13٪ أنه يجب إجراء مفاوضات مع حماس بشأن اتفاق طويل الأمد.

• يعتقد 38٪ من الجمهور أنه لا ينبغي لـ "إسرائيل" التدخل في الأزمة السياسية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية، ويعتقد 28٪ منهم أن على "إسرائيل" أن تعمل على تقوية السلطة الفلسطينية ويعتقد 13٪ أن على "إسرائيل" تشجيع إضعاف السلطة الفلسطينية.

• يعتقد 53٪ من الجمهور أن على "إسرائيل" استخدام الدول التي طبّعت العلاقات معها لتعزيز السلام مع الفلسطينيين، مقابل 28٪ لا يؤيدون ذلك.

• يرى 32٪ من الجمهور أن اللقاءات الحكومية رفيعة المستوى بين المسؤولين الإسرائيليين ونظرائهم الفلسطينيين تشكّل تطورًا إيجابيًا يساهم في تحسين العلاقات بين "إسرائيل" والفلسطينيين. بينما يعتقد 30٪ منهم أن هذا مجرّد تطوّر رمزي لن يؤثر على العلاقة، وفي المقابل يعتقد 17٪ بأن هذا تطور سلبي يضرّ بالمصالح الإسرائيلية.

• لو تم تقديم حزمة دولية منسّقة من الحوافز الإيجابية لـ "إسرائيل" لتعزيز السلام مع الفلسطينيين، فإن 40٪ من الجمهور تصرّح بأن ذلك سيعزز دعمهم لتعزيز السلام الإسرائيلي الفلسطيني بشكل كبير، مقارنة بـ 38٪ تعتقد أنه سيعزز دعمهم للسلام الإسرائيلي الفلسطيني لكن بشكل محدود جدًا. لكن في المقابل لا يؤيد 22٪ من الإسرائيليين تعزيز السلام الإسرائيلي الفلسطيني على الإطلاق.

تعليقات خبراء معهد ميتفيم على نتائج الاستطلاع

- **الدكتور نمرود غورين**، مؤسس ورئيس معهد ميتفيم: كانت الحكومة الإسرائيلية الجديدة نشطة للغاية في قضايا السياسة الخارجية في الأشهر الأولى من ولايتها. سعت إلى إصلاح العلاقات التي تضرّرت في عهد نتنياهو (مع الأردن والاتحاد الأوروبي والحزب الديمقراطي الأميركي)، وإلى تعميق عملية التطبيع (مع الإمارات والبحرين والمغرب) وإحيائها مجددًا، كما سعت إلى استرجاع الالتزام الإسرائيلي بالديمقراطية الليبرالية وتجديد الحوار مع كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، وفقًا لاستطلاع معهد ميتفيم، فإن هذا النشاط، المصحوب بتحركات لتقوية وزارة الخارجية الإسرائيلية بعد إهمال طويل متعمد، لم ينتقل إلى الجمهور، الذي يرى انخفاضًا معيّنًا في مكانة "إسرائيل" الدولية، وفي أداء وزارة الخارجية، وفي جودة السياسة الخارجية للحكومة، وعلى مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة. في ضوء هذه النتائج، والتقارب المتزايد بين قضايا السياسة الداخلية والخارجية (على سبيل المثال في مجالات الديمقراطية

والبيئة)، من المهم أن تستثمر وزارة الخارجية جهودًا أكبر في مشاركة المعلومات والمشاركة مع الجمهور الإسرائيلي في الشؤون الخارجية. في الوقت نفسه تمهّد النتائج أيضًا الطريق لصنّاع القرار لأخذ خطوات دبلوماسية محدّدة. يُظهر الجمهور دعمًا كبيرًا لتحسين العلاقات مع تركيا، وعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، وإنشـــاء أُطر إقليمية للتعامل مع أزمة المناخ، والاســـتفادة من التطبيع العربي الإســـرائيلي لتعزيز الســـلام مع الفلســـطينيين، ولحظر بيع التقنيات المتقدمة لأنظمة تنتهك حقوق الإنســـان. لذلك يمكن للحكومة الاعتماد على هذا الدعم الجماهيري والاســـتفادة منه لتحقيق اختراقات دبلوماســـية جديدة وتحسين السياسة الخارجية الإسرائيلية.

- **د. جيل مورســـيانو**، الرئيس التنفيذي لمعهد ميتفيم: غالبًا ما يوصـــف موقف الجمهور الإســـرائيلي تجاه الشـــؤون الخارجية بأنه أناني إلى حد كبير، ولا ينظر إلى العالم إلا من خلال المنظور الضـــيّق للتهديدات التي تؤثر عليه بشكل مباشر وهو غير مهتم بالأحداث خارج حدوده. يقدّم هذا الاستطلاع صورة مختلفة للجمهور الإســـرائيلي الذي يفكّر على مســـتوى عالمي ويدرك تأثير التطوّرات العالمية على مســـتقبل "إسرائيل". لذلك صنّف الإسرائيليون ضرورة التعاون على المستوى الدولي من أجل مواجهة أزمة المناخ في مرتبة أعلى في أولويات الســـياســـة الخارجية التي تم تحديدها مقارنة بالمهام الهامة الأخرى مثل تطوير العلاقات مع دول الشرق الأوسط. يتقاطع دعم مثل هذا التعاون مع الانتماءات السياسية. ويظهر الجمهور الإسرائيلي درجة عالية من الوعي حول الانعكاسات السلبية لتصدير الأسلحة وبرامج التجسس الإســـرائيلية لأنظمة تنتهك حقوق الإنســـان - تؤيّد أغلبية حاســـمة (64٪) منع بيع مثل هذه المواد. يتم التعبير عن هذه العقلية العالمية الجديدة أيضًـــا في فهم الجمهور المتزايد بأن "إســـرائيل" لا تســـتطيع حلّ تحدّياتها الاستراتيجية بالكامل بمفردها وتحتاج إلى التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وهكذا، على ســـبيل المثال، بعد مرور أكثر من عام على تفشـــي الوباء، كان هناك تحوّل فيما يتعلق بالتعامل مع فيروس كورونا، حيث يدعم 45٪ المســـاعدات المقدّمة إلى البلدان الأخرى كأســـلوب مفضّـــل للتعامل مع الوباء، مقارنة بـــ 28٪ أيّدوا مثل هذه الخطوة في العام الماضي (انخفضت نسبة أولئك الذين يؤيّدون التركيز على مكافحة الوباء في "إسرائيل" وحدها من 63٪ إلى 42٪ هذا العام). ينعكس هذا الاتجاه أيضًـــا في جوهر القضـــية المتعلقة بالتعامل مع إيران. وعند ســـؤالهم عن أفضـــل طريقة للتعامل مع التهديد الإيراني، اختارت غالبية (51٪) التعاون الإقليمي والدولي مقابل 31٪ أيّدوا العمل العســـكري المســـتقل. تدعو هذه النتائج الحكومة والســـلك الدبلوماســـي إلى الاندماج في جدول الأعمال الدولي. كما يجب على الحكومة استثمار الموارد في مكانة "إسرائيل" كرائدة عالمية في مواجهة أزمة المناخ، والقيام بدور قيادي في المعركة العالمية ضـد وباء فيروس كورونا، واعتماد أهداف التنمية المسـتدامة للأمم المتحدة كمبادئ توجيهية لسياستها الخارجية. ستؤدي مشاركة "إسرائيل" في "اللعبة" العالمية إلى تحسين مكانتها الدولية ودعم تعزيز تعاونها مع المناطق المحيطة بها ومع الفلسطينيين.

- **ميراف كاهانا دغان**، مديرة العمليات في معهد ميتفيم: يعكس استطلاع معهد ميتفيم هذا العام انخفاضًا في الرضا عن الحكومة وأدائها وحالة وزارة الخارجية والعلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة. تشير معظم هذه المقاييس إلى الانخفاض الأول بعد فترة من التحسين المستمر منذ عام 2016. ويكشف فحص توزيع البيانات وراء هذه الأرقام عن درجة عالية من الارتباط بين الآراء السياسية وتصنيف أداء السياسة الخارجية للحكومة. بمعنى آخر، أولئك الذين صوّتوا لليكود وأحزاب معارضة أخرى أعطوا الحكومة درجات أقل نسبيًا من أولئك الذين صوّتوا لـ لابيد بينيت وأحزاب الائتلاف الأخرى. لذلك يمكن للمرء أن يقيّم بحذر أن التراجع في الإجراءات المختلفة المتعلقة بأداء الحكومة ينبع أكثر من وجهات النظر السياسية للمشاركين وليس من نجاح أو فشل السلك الدبلوماسي الإسرائيلي. الأمر نفسه ينطبق على لابيد ذات الدرجة المنخفضة نسبيًا التي تم الحصول عليها. سألنا عن أدائه كوزير للخارجية، لكن يمكن للمرء أن يفترض بشكل معقول أن المستجيبين أجابوا وفقًا لمواقفهم السياسية. لذلك يجب أن يوضع هذا التقييم في الاعتبار عند تحليل النتائج واستخلاص النتائج. ومن الملاحظ أن تصنيف أداء الحكومة هذا العام يعكس التوزيع السياسي والحزبي للناخبين الإسرائيليين أكثر مما يعكس أداء الحكومة الفعلي.
- **د. ليور ليرز**، مدير برنامج ميتفيم لصنع السلام الإسرائيلي الفلسطيني: يشير استطلاع معهد ميتفيم السنوي إلى تراجع مستمر في الاهتمام العام بالسلام الإسرائيلي الفلسطيني، إذ صنّف المستطلعون أهمية دفع السلام مع الفلسطينيين في مرتبة أدنى من الأهداف الأخرى. ومع ذلك، من الواضح أن الجمهور يفضّل إعادة السيطرة على قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية، وهو موقف يؤيّده المستجيبون اليمينيون أيضًا. هذه النتيجة تعبّر عن دعم لتغيير السياسة في غزة والرغبة في العمل على دمج السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي في القطاع بدلًا من سياسة نتنياهو في غزة (التي لا يزال 9٪ فقط يؤيّدونها). وهناك أقلية صغيرة تنظر إلى الاجتماعات بين الوزراء الإسرائيليين والمسؤولين الفلسطينيين نظرة سلبية، وتفضّل أقلّية مماثلة إضعاف السلطة الفلسطينية. تدّل هذه النتائج على حقيقة أنه بينما لا يؤيّد الرأي العام الإسرائيلي استئنافًا فوريًا لعملية السلام، فإن معظم الجمهور يدعم جهود دفع التعاون الإسرائيلي الفلسطيني وتقوية العناصر المعتدلة في الساحة الفلسطينية على سياسة دعم حماس. يناسب هذا النهج دعوات البعض في الحكومة الإسرائيلية الجديدة وفي المجتمع الدولي لتقوية السلطة الفلسطينية وإضعاف حماس. في الوقت الذي تواجه فيه الحكومة تحدّيات سياسية داخلية، يتعيّن عليها دفع الحوار والتعاون مع السلطة الفلسطينية في مختلف المجالات، وبدء إجراءات بناء الثقة، ووقف الإجراءات التي تحول دون التوصّل إلى حلّ مستقبليّ، واستخدام علاقاتها مع الجهات الفاعلة الإقليمية لتعزيز الدبلوماسية الإسرائيلية الفلسطينية. فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، يعكس الاستطلاع دعمًا كبيرًا لحشد مساعدة الدول العربية الموقّعة على اتفاقيات تطبيع مع "إسرائيل" لتعزيز السلام الإسرائيلي الفلسطيني (52٪ يؤيّدون، 27٪ ضد)، مما يشير إلى أن سياسة ربط القناتين يمكن أن تساعد أيضًا في حشد الدعم العام لإحراز تقدّم في صنع السلام الإسرائيلي الفلسطيني.

- **الدكتورة مايا سيون - تزيدكياهو**، مديرة برنامج ميتفيم للعلاقات الإسرائيلية الأوروبية: إن تصوّر الاتحاد الأوروبي (EU) كعدوّ لـ "إسرائيل" وليس كصديق يدعمه 46٪ من المستطلعين، مقارنة بـ 24٪ يعتبرونه كصديق. هذه هي المرة الرابعة على التوالي التي يُطرح فيها هذا السؤال على المشاركين في مؤشر السياسة الخارجية لميتفيم، وكانت النتائج مماثلة. لم ينعكس التواصل القوي لوزير الخارجية لابيد مع الأوروبيين في الاستطلاع، ربما لأنه لم يسفر عن نتائج ملموسة حتى الآن. تعكس النتائج الفجوة بين النقد السياسي للاتحاد الأوروبي لسياسة "إسرائيل" في الصراع مع الفلسطينيين من ناحية والواقع الاقتصادي والتجاري في العديد من المجالات الأخرى مثل التجارة والتمويل الحكومي لبرامج البحث والتطوير والطيران والسياحة والزراعة وغيرها. من ناحية أخرى، لكي يغيّر الإسرائيليون نظرتهم إلى الاتحاد الأوروبي بعد عقد من تدهور العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، يجب على الأوروبيين الردّ على تواصل لابيد الترحيبي وعقد مجلس الشراكة. فسوف يستجيب الإسرائيليون بشكل إيجابي عندما يرون إنجازات ملموسة. بعد ذلك على حكومة بينيت لابيد أيضًا أن تؤدّي دور الجوانب البراغماتية التي تربط بين شركائها في التحالف والموافقة على الاتفاقيات والمشاركة الإسرائيلية في برامج الاتحاد الأوروبي على الرغم من أنها تستثني المستوطنات، وعلى الرغم من أن 47٪ من المستطلعين يعارضون ذلك (34٪ فقط أيّدوا المشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي حتى لو استثنت المستوطنات). يعرف صناع القرار الإسرائيليون الأهمية الكبرى للاتحاد الأوروبي بالنسبة لاقتصاد "إسرائيل" ورفاهية سكانها.
- **عضو الكنيست السابق كسينيا سفيتلوفا**، مدير برنامج ميتفيم حول العلاقات الإسرائيلية والشرق أوسطية: تشير نتائج الاستطلاع بوضوح إلى أن الإسرائيليين يدركون أهمية تحسين العلاقات مع الأردن ويريدون من الحكومة تعزيز هذه العلاقات الاستراتيجية بدلًا من إهمالها. فعلى مدى أكثر من عقد تعرضت العلاقات مع المملكة الهاشمية لضربات قاتلة وإهمال، على الرغم من الأهمية التي لا تقدّر بثمن لهذا الحليف الذي يشترك في حدود طويلة وهادئة مع "إسرائيل". بدأت حكومة بينيت بالفعل في التحرك في الاتجاه الصحيح لاستعادة العلاقات مع الأردن وتعزيزها، ولكن هناك حاجة إلى سياسة أوسع تشمل تحسين العلاقات الثنائية وربط الأردن بالإجراءات الإقليمية لاتفاقات أبراهام.
- **البروفيسور إيلي بوده**، عضو مجلس إدارة معهد ميتفيم: المسح السنوي لمعهد ميتفيم يثير بعض النتائج المثيرة للاهتمام. أولًا، بالنسبة للقضية الفلسطينية، يعتقد 38.2٪ من الإسرائيليين أنه يجب على "إسرائيل" عدم التدخل في الشؤون الداخلية للسلطة الفلسطينية و20.9٪ ليس لديهم رأي في الموضوع، بينما أوصى 13٪ بأن تحاول "إسرائيل" تقويض السلطة الفلسطينية. يعتقد أقلّ من الثُلث أن على "إسرائيل" المساعدة في تقوية السلطة الفلسطيني، مشيرًا إلى عدم اكتراث الجمهور وضعف فهم أهمية استمرار استقرار السلطة الفلسطيني لا سيما في ضوء البدائل الحالية. إن وجود سلطة فلسطينية قوية هو في مصلحة "إسرائيل". كما تشير النتائج إلى أن المفاجأة أن الكثير من الإسرائيليين لا يعتبرون اتفاقات أبراهام نقطة تحوّل، إذ قال 30.9٪ إن الاتفاقات لم تحدث تغييرًا، بينما 34.7٪ ليس لديهم رأي

في الأمر. علاوة على ذلك هناك ما يقرب من نصف الذين شملهم الاستطلاع (48.4٪ من اليهود و41.4٪ من العرب) غير مهتمين على الإطلاق بزيارة الدول العربية. في حين أعرب 29٪ من الذين شملهم الاستطلاع العام الماضي عن رغبتهم في زيارة الإمارات، قال 9٪ فقط هذا العام إنهم يرغبون في الذهاب إلى هناك. توضح هذه النتائج أنه بمجرّد أن تلاشت النشوة الأولية بشأن توقيع الاتفاقيات خفّ حماس كل من اليهود والعرب الإسرائيليين ولم تعد الدول العربية وجهة مفضّلة للسائح الإسرائيلي.

- **د. موران زاغا**، زميل سياسي في ميتفيم: أثارت اتفاقيات إبراهام اهتمامًا فوريًا بالعلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والمدنية بين "إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة، للروابط الاقتصادية والتجارية التي جذبت معظم الاهتمام. كما يعكس استطلاع ميتفيم تفضيل العلاقات الاقتصادية حيث قال معظم المستجيبين إنهم يفضّلون تعزيز القنوات الاقتصادية في العلاقات بين الجانبين (38.2٪)، في حين صنّف المستجيبون أهمية العلاقات الأمنية، بما في ذلك التعاون ضد إيران، في المرتبة الثانية (27٪). تشير هذه البيانات إلى أن الفرصة هي حافز أكبر من التهديد. والجدير بالذكر أن هناك فجوة واسعة بين المستطلعين اليهود والعرب فيما يتعلق بأهمية القناة الأمنية. في حين قال 30.1٪ من اليهود الذين شملهم الاستطلاع أن على "إسرائيل" إعطاء الأولوية للتعاون الأمني ، شارك 9.5٪ فقط من العرب هذا الرأي، مما يشير إلى اختلاف في الإحساس بالتهديد بين هاتين المجموعتين وفي الطريقة التي يرى بها كل منهما دور "إسرائيل" في الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه في حين أن كلا المجالين الاقتصادي والأمني مهمان لتعزيز قوة "إسرائيل" فإن العلاقات الدبلوماسية هي تلك التي تُملي وتُعزّز استغلال الإمكانات في جميع القنوات الأخرى، وبالتالي فهي القنوات التي يجب أن تعطيها "إسرائيل" الأولوية.
- **السفير السابق مايكل هراري**، زميل سياسي: لقد أثبت حوض شرق البحر الأبيض المتوسط نفسه كمنطقة منفصلة ومتميّزة للسياسة الخارجية الإسرائيلية. تمّ التعبير عن هذا بوضوح في الاستطلاعات السنوية الأخيرة التي أجراها ميتفيم، حيث رأى 22٪ من المستطلعين "إسرائيل" كجزء من حوض البحر الأبيض المتوسط بدلًا من الشرق الأوسط أو أوروبا. تعتمد ساحة السياسة الخارجية هذه على مصالح الطاقة المشتركة لدول المنطقة، كما هو محدد بوضوح في منتدى الغاز الإقليمي الذي تم إنشاؤه مؤخرًا. بينما عززت "إسرائيل" علاقاتها مع اليونان وقبرص ومصر، وأدّت دورًا إيجابيًا في مبادرات التعاون الإقليمي، وجدت تركيا نفسها خارج اللعبة وردّت بخطوات سياسية خارجية عدوانية. يجب أن تستمر السياسة الخارجية الإسرائيلية في تعزيز هذا التعاون المثير للإعجاب مع دول المنطقة في مجموعة متنوّعة من المجالات، بما في ذلك الطاقة. في الوقت نفسه، فإن البحث عن طرق إبداعية لدمج تركيا في هذا الخطاب الإقليمي الرائع له أهمية حيوية أيضًا. ومن المثير للاهتمام أن حوالي 60٪ من المشاركين في استطلاع ميتفيم يوافقون على ذلك. من الواضح أن هذا تحدٍ معقّد لا يعتمد على "إسرائيل" فقط بل على مجموعة من العوامل الإقليمية والدولية، وكذلك على تركيا نفسها، بما في ذلك التطوّرات السياسية الداخلية. ومع ذلك فإن المساحة الرائعة للمناورة التي فُتحت لـ "إسرائيل" في حوض شرق البحر الأبيض

المتوسط يمكن وينبغي أن توّفر مِنصّة ملائمة للمبادرات والتعاون، من بين أمور أخرى، فيما يتعلق بلبنان بشأن قضية الحدود البحرية والساحة الفلسطينية في غزة.

- **الدكتور إيلاي سالتزمان**، عضو مجلس الإدارة: وفقًا لنتائج الاستطلاع السنوي، يعتقد معظم اليهود الإسرائيليين أن إدارة بايدن أقلّ ميلًا تجاه "إسرائيل" من إدارة ترامب. وهناك ثلاثة مكوّنات رئيسية تؤثر على مكانة بايدن المتدنّية في الرأي العام الإسرائيلي. أولًا، يرتبط بايدن تمامًا بإدارة أوباما، التي ينظر إليها العديد من الإسرائيليين على أنها معادية لـ "إسرائيل" خاصة بالنظر إلى علاقتها الصعبة مع رئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتنياهو. ثانيًا، على عكس أوباما، الذي يُعرف بايدن به، اختار الرئيس ترامب عن قصد الالتزام بسياسة نتنياهو بشأن القضية الفلسطينية وإيران. وأخيرًا، يخلق الرأي العام الإسرائيلي توازيًا مباشرًا بين السياسات الداخلية الأميركية والإسرائيلية من حيث التنافس الأيديولوجي بين اليمين واليسار. يُنظر إلى الديموقراطيين على أنهم معسكر اليسار، وإلى الجمهوريين على أنهم معسكر اليمين. بالنظر إلى هيمنة وجهات النظر اليمينية في "إسرائيل"، كما تم التعبير عنها في انتخابات الكنيست في السنوات الأخيرة، يُنظر إلى الرئيس بايدن، الذي يقود الحزب الديمقراطي، على أنه خصم أيديولوجي من قِبل معظم الجمهور الإسرائيلي. في ضوء هذه المواقف الافتتاحية ليس من المستغرب أن ينظر معظم الإسرائيليين إلى إدارة بايدن في ضوء أقلّ تفضيلًا من إدارة ترامب. مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن بايدن لم يكمل حتى سنة كاملة في منصبه، ويجب فحص أفعاله بناءً على التزامه بأمن "إسرائيل"، ومساهمته في حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وتعزيز اتفاقيات السلام الإقليمية، وحل الصراع مع إيران، وتجديد موقع "إسرائيل" كموضوع للدعم الأميركي من الحزبين.
- **روي كيبريك**، مدير الأبحاث: الجمهور الإسرائيلي يولي أهمية كبيرة لمواجهة أزمة المناخ، ويدرك أن الدولة لا تستطيع أن تفعل ذلك بمفردها، ويريد من الحكومة التعاون مع الجهود الإقليمية والدولية للتعامل مع التحدّي (79٪ عبّروا عن دعمهم لمثل هذا المسار من العمل). وعليه، فإن أغلبية كبيرة (81٪) تؤيّد فكرة تشكيل منتدى سياسي إقليمي متوسطي لحوض البحر الأبيض المتوسط لمواجهة أزمة المناخ. هذا الموضوع يتقاطع مع الهويّات والمواقف السياسية. ويتعيّن على الحكومة دفع سياسات أزمة المناخ إلى الأمام والانضمام إلى بقية العالم في الجهود المبذولة للحدّ من الأضرار البيئية والمناخية، والاستعداد لتداعيات الأزمة. ومن المهم أن نفهم، ويبدو أن الجمهور الإسرائيلي بدأ يفعل ذلك، أن الطريقة الوحيدة للتعامل بكفاءة مع أزمة المناخ هي من خلال التعاون الإقليمي والدولي. لذلك يجب على رئيس الوزراء بينيت قبل مشاركته في مؤتمر المناخ العالمي في غلاسكو أن يعرف أن الجمهور لديه توقّعات كبيرة بشأن هذه القضية. ولكن كما يتضح من نتائج الاستطلاع فإن الأهمية الكبيرة التي يعلّقها الإسرائيليون على أزمة المناخ وفهم أن التعاون الإقليمي أمر حيوي للتعامل معها لم يولّد بعد اهتمامًا عامًا بدفع السلام الإسرائيلي الفلسطيني. إن الوعي بضرورة وضع حدّ فوري للصراع والاحتلال من أجل التعامل بنجاح مع أزمة المناخ لم يتجذّر بعد. لا تستطيع "إسرائيل" تزويد مواطنيها بالغذاء أو الطاقة المتجددة ما

لم تتعاون مع العالم من حولها، وهذه الحاجة ستزداد إلحاحًا بشكل تدريجي. لذلك يجب على "إسرائيل" تعزيز السلام والتعاون، أولًا مع الفلسطينيين الذين يعيشون معنا في نفس المنزل، ثم مع دول المنطقة التي تعيش في جوارنا. لا توجد طريقة أخرى للتعامل بنجاح مع أزمة المناخ.

تحييد حزب الله ضرورة للاتفاق النووي

الموضوع

مقال صادر عن "مركز السياسة الأمنية" الأميركي تحت عنوان "حزب الله: النموذج الأمثل لجميع القوّات الوكيلة لإيران في الشرق الأوسط"، بتاريخ 4 تشرين الثاني 2021[1].

النصّ الحرفي

ازدادت بشكلٍ ملحوظٍ في الأيّام القليلة الماضية المخاوف بشأن الدور المدمّر الذي يلعبه حزب الله في الشرق الأوسط. مؤخّرًا قطعت دول مجلس التعاون الخليجيّ بقيادة السعودية العلاقات الدبلوماسيّة مع بيروت، مشيرةً إلى قيام حزب الله بإنشاء حكومةٍ مواليةٍ لإيران داخل الحكومة اللبنانيّة. أمّا إزاء المواجهة الحاسمة التي طال انتظارها مع النظام الإيرانيّ فقد بدأت "إسرائيل" سلسلةً من التدريبات على الجبهة الشماليّة لمدّة شهر، تحضيرًا لمواجهةٍ محتملةٍ مع حزب الله.

لقد سارت كلّ هذه المجريات وسط تباطؤٍ اقتصاديٍّ غير مسبوق واستمرار أزمة الطاقّة في لبنان، الأمر الذي استغلّه النظام الإيرانيّ لإبراز الجماعة الإرهابيّة على أنها فاعل خير. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ حزب اللّهّ يستورد بشكلٍ غير قانونيّ كمّياتٍ هائلةٍ من النفط الإيرانيّ إلى البلاد، وهي خطوةٌ وصفها رئيس الوزراء نجيب ميقاتي بأنّها انتهاكٌ صارخٌ للسيادة اللبنانيّة.

يمثّل حزب الله الصورة الجليّة والنموذج الأكثر أهمّيّةً وفعاليّةً حتّى الآن لجميع القوّات الوكيلة لإيران في الشرق الأوسط، وهو يجمع مختلف السِمات التي أصبحت في النهاية علاماتٍ فارقة لوكلاء إيران في العراق وسوريا واليمن وغيرها. في إطار ترسيخه في الحكومة اللبنانيّة، يتلقّى حزب الله حقيبته من طهران ويدفع باتّجاه تعزيز أجندة النظام الإسلامي الإيراني. وبينما يضغط الحزب على مصالح النظام، على حساب الغرب وحلفائه الإقليميين، عبر نشر الإرهاب والحرب بالوكالة، فإنّه يوفّر لطهران ما يكفي من "الإنكار الجدير ظاهريًا بالتصديق"، لتظهر على أنّها

[1] Reza Parchizadeh, “Hezbollah: The archetype of all Iranian proxy forces in the Middle East”, Center For Security Policy, November 4, 2021
https://centerforsecuritypolicy.org/hezbollah-the-archetype-of-all-iranian-proxy-forces-in-the-middle-east/

"لاعبٌ محترمٌ إلى حدٍّ ما" على الساحة العالميّة. وفي سبيل فهم كيفيّة إنشاء الإسلاميّين الإيرانيّين حزبَ اللّه بشكلٍ متقن يلزم الرجوع بالذاكرة بضعة عقودٍ لتحديد بعض العوامل التي ساهمت في استمرار الأزمة في لبنان وتفاقمها، والتي سارع النظام الثوري الإيراني إلى استغلالها لدعم علامته الفارقة بالوكالة، ثم تطويرها بشكل منهجيّ لتصبح طريقة عملٍ في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

عندما نال لبنان استقلاله عن فرنسا عام 1943 انقسمت السلطة السياسية بشكلٍ غير متساوٍ وعلى أسسٍ طائفيّة، حيث حصل المسيحيّون الموارنة والمسلمون السنّة على الحصّة الأكبر، بينما لم يحصل المسلمون الشيعة على أيّ تمثيلٍ على الإطلاق. ومن أجل معالجة الوضع أرسلت حوزة قمّ العلميّة في إيران، والتي كانت تُعتبر مركز النفوذ الشيعيّ الأكبر آنذاك، أي في أوائل الستّينيّات من القرن الماضي، رجل الدين المرموق موسى الصدر إلى لبنان. خلال العقدين اللذَين قضاهما في لبنان نظّم الصدر الشيعة وحوّلهم إلى قوّةٍ لا يُستهان بها. لقد أسّس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان عام 1967، ثم حركة أمل عام 1974، وقد شكّل كلٌ من المجلس والحركة قاعدة القوة الشيعية في لبنان. في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنّ ظهور ذلك التكتّل الشيعي الواعي لذاته ربما كان أحد العوامل الرئيسيّة التي ساهمت في اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975.

أثناء هذا الصراع الطويل حملت حركة أمل السلاح وقاتلت إلى جانب اللاجئين الفلسطينيّين ضدّ المسيحيّين وحلفائهم الغربيّين و"إسرائيل". نتيجةً لذلك، عندما دخلت الجمهورية الإسلامية الثورية في إيران الساحة في أوائل الثمانينيات، لم تجد صعوبةً كبيرةً في تفكيك العناصر المتطرّفة في المجتمع الشيعي اللبناني لصنع نسخةٍ عن وحش فرانكشتاين من حزب اللّه. في الوقت الذي حافظت فيه حركة أمل في عهد الصدر على شخصيّةٍ مستقلّة إلى حدٍّ ما عن طهران، تمّ إنشاء حزب اللّه منذ اليوم الأوّل لتحقيق رؤية آية اللّه الخميني الشموليّة للحكومة بعنوان "ولاية الفقيه". وفي هذا الصدد أكّد قادة حزب اللّه، وخاصّةً "السيد" حسن نصر اللّه، مرارًا وتكرارًا أنّ تحويل لبنان إلى "جمهوريّةٍ إسلاميّةٍ" على النمط الإيرانيّ هو هدفهم النهائي.

لعب حزب اللّه -الذي أدخل "الهجوم الانتحاريّ" منذ نشأته الحديث- الدور الأكثر عنفًا في الحرب الأهليّة. ويبدو أنّ التفجيرات الانتحاريّة الساحقة التي نفّذتها الجماعة الإرهابية والتي استهدفت الغربيّين وغيرهم من أعداء النظام الإيراني هي التي دفعت في النهاية جميع الأطراف المشاركة في النزاع إلى استنتاج أنّ "التسوية السياسيّة" هي أفضل طريقة للخروج من مستنقع لبنان. أصبحت اتفاقيّة الطائف لعام 1989 بداية نهاية الحرب الأهليّة. وبحسب بنود الاتفاق، تمّ تكليف جميع الميليشيات اللبنانية بالتخلّي عن أسلحتها وحلّها. لكن سُمِحَ لحزب اللّه فقط بمواصلة حمل السلاح بذريعة الدفاع عن الحدود الجنوبية ضد "إسرائيل". علاوةً على ذلك سُمح للجيش السوري البعثي بقيادة حافظ الأسد بالحفاظ على وجوده كقوّة حفظ سلام. بصرف النظر عن طرد منظّمة التحرير الفلسطينيّة من بيروت، تجلّت النتيجة الملموسة الأهمّ للحرب الأهليّة التي استمرّت 15 عامًا في الصعود الصاروخيّ لتكتّل القوّة

المناهضة للغرب و "إسرائيل" والتي تمثّلت بالمحور المؤيّد لإيران وسوريا في لبنان. وعندما انسحبت "إسرائيل" عام 2000 من جنوب لبنان، انتهز حزب اللّه الفرصة لإبراز هيمنته في الداخل.

في المقابل، برز آنذاك أولئك الذين قاوموا الاستيلاء الكامل على لبنان من قِبل طهران ودمشق. عندما حاول رئيس الوزراء رفيق الحريري تقريب بلاده من الغرب والسعودية أُصيب النظامان الإيراني والسوري بالذعر وقام حزب اللّه باغتيال الحريري. أدّى اغتيال الأخير إلى اندلاع ثورة الأرز عام 2005 التي انتهت بسحب بشار الأسد الجيش السوري من لبنان بعد ثلاثة عقود. لقد أدّى ما سبق إلى توسّع نطاق النفوذ الإيراني في لبنان من خلال حزب اللّه. كذلك تعزَّزَت هيبة الجماعة الإرهابية من خلال "حرب الصواريخ" عام 2006 التي شنّها حزب اللّه بصواريخ إيرانية الصنع على "إسرائيل"، مع الإشارة إلى أنّ الإسلاميين ما زالوا يعتبرون تلك الحرب نصرًا كبيرًا. منذ ذلك الحين، نما الوكيل الإيراني على نحوٍ مطّرد ليصبح صاحب النفوذ الأكبر في لبنان. وسرعان ما استفاد حزب اللّه من قوّته السياسية الهائلة من خلال إحباط تشكيل الحكومة في لبنان لمدّة أربع سنوات بين 2014 و2018. وعندما تشكّلت الحكومة الجديدة عام 2018 كان البرلمان والحكومة يغصّان بالفعل بأعضاء حزب اللّه الشيعة وحلفائهم وتوابعهم السنّة والمسيحيّين. ومنذ اندلاع الحرب الأهليّة في سوريا عام 2011 قام حزب اللّه، بناءً على طلب مسؤوليه في طهران، بتوسيع حملته الإرهابيّة بقوّة في الشرق الأوسط الكبير، وهو يشكّل الآن تهديدًا كبيرًا للعلاقات الخليجية اللبنانية ولوجود دولة "إسرائيل". وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنّ الأمر الأكثر إثارةً للقلق هو أن حزب اللّه تحوّل إلى الأداة الأولى للنظام الإيرانيّ لشنّ حربه الباردة المستمرّة وحربه غير الباردة مؤخّرًا على "إسرائيل".

في حال كانت إدارة بايدن تريد اتّفاقًا حقيقيًا مع إيران فيجب أن يكون تحييد حزب اللّه على سلّم أولويات واشنطن، وكذلك جميع القوى الوكيلة لإيران في الشرق الأوسط. بطريقةٍ أخرى لا يمكن للغرب إقناع آيات اللّه وحرسهم الثوري بوقف أنشطتهم الشائنة، والنووية أو التقليدية. ذلك لأنّه بمجرّد أن يلحظَ النظام المروّع أدنى جهدٍ لتقييده يمكنه استخدام حزب اللّه ووكلائه الآخرين لتضييق الخناق على الغرب وأقرب حلفائه في المنطقة، مدركًا تمامًا لحقيقةٍ مفادها أنّ بإمكانه الإفلات من العقاب. في النتيجة، عندما لا يكون هناك نفوذٌ ولا ردع، لن يكون هناك امتثال. وعليه، يجب أن يتمّ ثني الذراع الطويلة للنظام الإسلامي بقوّة في الشرق الأوسط قبل أن يتمكّن الغرب من الضغط لانتزاع أي تنازلاتٍ مُجديةٍ في فيينا.

الاقتصاد التركي ومستقبل أردوغان

الموضوع

مقال صادر في مجلة الفايننشال تايمز تحت عنوان " هل يُسقط الاقتصاد التركي المتعثر أردوغان؟" للكاتبة لورا بيتل بتاريخ 31 تشرين الأول 2021.

نصّ المقال

عندما قرّر أحد الشجعان من حزب رجب طيب أردوغان الحاكم مواجهته بشأن ازدياد السخط العام من الاقتصاد لم يحظَ بكثير من الاهتمام. "أنت تكذب. أنا أعرف الشارع أفضل منك"، أجاب أردوغان غاضبًا، بحسب محاور الرئيس التركي الذي لا يزال عضوًا في الحزب: "إنه مقتنع بأن البعض في الحزب والحكومة يبالغون في المشاكل".

يواجه أردوغان إشارات تحذيرية متزايدة بأنّ مقاربته الفردية لإدارة اقتصاد تركيا البالغ 765 مليار دولار لا تجدي نفعًا. في حين أنّ النمو الاقتصادي يبدو جيدًا على الورق، فإن ذلك لم يترجم إلى وظائف. وقد بلغ معدّل التضخّم حوالي 20٪ في أيلول، والعملة تفقد قيمتها. قبل عقد من الزمن كان شراء دولار واحد يكلّف حوالي 1.8 ليرة، واليوم يكلّف 10 ليرات تقريبًا.

الأمر الأهم بالنسبة للرئيس، الذي يصادف يوم الأربعاء الذكرى التاسعة عشرة لتولّيه السلطة الوطنية، هو أن دعم حزب العدالة والتنمية (AKP) انخفض بحوالي 10 نقاط مئوية عن الانتخابات البرلمانية في عام 2018 ليبلغ أدنى مستوياته التاريخية بين 30٪ و33٪. يقول أوزير سنسار، رئيس شركة Metropoll لاستطلاعات الرأي: "السبب الرئيسي والأهم هو الاقتصاد. يوجد الآن مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية. حوالي 30٪ من الناخبين لا يستطيعون تدبّر أمرهم. هذا هو السبب الأساسي وراء تخلّي الناس عن حزب العدالة والتنمية ".

لم تكن المعارضة في تركيا متفائلة إلى هذا الحدّ من قبل. حتى لو اتهمهم الآخرون بأنّهم يحلمون فهم مقتنعون بأنّ الاقتصاد الفاشل سيساعدهم على إسقاط أردوغان. من المقرر إجراء الجولة المقبلة من الانتخابات في عام 2023، الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية الحديثة، إلاّ أنّ بعض المحللين يتوقّعون إجراء اقتراع مبكر في النصف الأول من العام المقبل.

"لم يبق الكثير"، قال كمال كيليجدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري CHP المعارض في تشرين الأول. "اصبروا. قد تجوعون. قد تنقطع الكهرباء عنكم. قد يُلقى القبض عليكم وتزجّون في السجن وحتى قد تُعذّبون وتفتّشون وأنتم عراة. لكن اصبروا، لم يبق الكثير". ومع ذلك، يبدو أن الرئيس التركي، المحاط بالمتملقين وتلاحق الشائعات صِحّته، إما غير قادر أو غير راغب في الاستماع إلى أولئك الذين يحثّونه على تغيير المسار.

في تشرين الأول فاجأ أردوغان الأسواق مرّة أخرى عندما خفّض المصرف المركزي أسعار الفائدة وسط ارتفاع التضخم، في الوقت الذي تقوم فيه البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم برفع أسعار الفائدة. أدّت هذه الخطوة المحفوفة بالمخاطر إلى انخفاض جديد في سعر الليرة التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها مقياس للصحة الاقتصادية للبلاد. بعد أيام من ذلك خاطر أردوغان بأسوأ أزمة دبلوماسية منذ عقود عندما أمر بطرد 10 سفراء غربيين كانوا قد طالبوا بالإفراج عن فاعل خير (رجل أعمال)، قبل أن يتراجع عن تهديده. يقول وزير سابق غير راضٍ عن هذا التوجّه لكنه اختار البقاء داخل حزب العدالة والتنمية: "السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والاقتصاد كلّها تسير من سيّئ إلى أسوأ. لا تزال هناك فرصة لتغيير الوضع والمناخ السائد. لكن هناك رجل واحد فقط يمكنه فعل ذلك. والأمر متروك له".

يقول منتقدو أردوغان إن هذا هُراء، بحجة أن الرئيس قد استنفد طاقته وأفكاره ووقته. ويقول مسؤولو المعارضة المتفائلون إن هناك بالفعل دلائل على أن الرياح تتغيّر. ويضيفون بأنّ البيروقراطيين ينظرون إلى الخلف وسط تحذيرات من كيليجدار أوغلو بأنهم سيحاسبون على القرارات التي يتخذونها الآن. بدأ رؤساء الشركات البارزون، بمن فيهم بعض الرؤساء الذين يمتلكون سمعة سيئة لصلاتهم بحزب العدالة والتنمية، في اتخاذ مقاربات تجريبية لحزب اليمين الوسطي الحزب الجيّد IYI، كما يقول أوميت أوزلالي، أحد نواب الرئيس: "إما أنهم يغطّون مخاطرهم السياسية أو يرون تمامًا أن كل شيء يسير على ما يُرام وأنهم مستعدون لإظهار دعمهم".

"النموّ بأي ثمن"

على الرغم من أن أردوغان لا يزال سياسيًا عظيمًا فهو يبدو اليوم متعبًا وهزيلًا. وقد بدا الرئيس وكأنه غفا للحظات خلال رسالة مصوّرة إلى مسؤولي الحزب في تموز. ووسط تزايد الشائعات حول حالته الصحية أنتج مساعدوه مقطع فيديو الشهر الماضي على وسائل التواصل الاجتماعي يظهر فيه الرئيس البالغ من العمر 67 عامًا وهو يرتدي قبّعة بيسبول وسترة ويلعب كرة السلّة. يقول المسؤولون الحكوميون إن الرئيس لا يزال يستمد طاقته من الخروج إلى الشوارع، لكن شابت لقاءاته بالجمهور أخطاء. ففي العام الماضي، أثناء زيارة لمدينة ملاطية الشرقية، قال لأحد الناخبين الذي أبلغه إنه يكافح لإطعام أسرته إنه يبالغ. وخلال الصيف تعرّض للسخرية على نطاق واسع عندما سعى خلال زيارته لمنطقة دمّرتها حرائق الغابات إلى مواساة السكان بإلقاء أكياس الشاي من حافلته الرئاسية.

يقول أوزلال إنه في حين تُظهر استطلاعات الرأي تصاعُد نسبة تأييد الحزب الجيّد الذي يمكن أن يشكل حكومة مع حزب الشعب الجمهوري CHP إذا فازت المعارضة بالسلطة، فإن الرئاسة التنفيذية شديدة المركزية التي وضعها

الزعيم التركي قبل ثلاث سنوات ليست قادرة على التعامل مع مشاكل البلاد المتزايدة. ويزيد أوزلال: "أردوغان هو صانع القرار الوحيد. ليس لديه شبكة معلومات جيدة. إنه يكبر في العمر وتخور قواه".

يواصل الرئيس، الذي فاز في الانتخابات لسنوات بوعده الملايين بالمزيد من الرفاهية، الإعلان عن أرقام النموّ المثيرة للإعجاب في البلاد. ويتوقّع صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي لتركيا سيتوسّع بنسبة 9٪ هذا العام - وهو معدّل يجعلها متقدمة على الصين وتأتي بعد الهند مباشرة. لكن حتى أكبر اتحاد تجاري في البلاد، توسياد، والذي غالبًا ما يتحفّظ عن انتقاد سياسات أردوغان، حذّر من أن تركيز الحكومة المهووس على النموّ بأي ثمن يضر بالبلاد.

فشلت زيادة الأجور في مواكبة التضخّم المستفحل. وكانت الأسر ذات الدخل المنخفض هي الأشد تضرّرًا من التدهور الموازي في مستويات المعيشة. بدأ معدل الفقر، الذي انخفض بشكل كبير خلال العقد والنصف الأول من حكم حزب العدالة والتنمية، في الارتفاع مرة أخرى في عام 2019 في أعقاب أزمة العملة الحادّة التي أدّت إلى ركود وتسبّبت في فقدان مليون وظيفة. "تُرجم هذا إلى ما يقرب من 1.5 مليون فقير إضافي، أي ما مجموعه 8.4 مليون مواطن على المستوى الوطني، قاضيًا على جميع المكاسب التي تحققت تقريبًا في السنوات الثلاث السابقة للاضطراب الاقتصادي"، كما حذّر تقرير للبنك الدولي هذا العام من أن الاتجاه سيتفاقم بسبب جائحة كوفيد.

يقول رفعت غوركاياناك، أستاذ الاقتصاد في جامعة بيلكنت في أنقرة، إنه يشعر "بالإهانة" للجمهور عندما يخبرونه بأن الاقتصاد يزدهر في ظلّ هذه الأوضاع. "في حياتهم اليومية يرون البطالة والتضخّم المتفشّي والقوة الشرائية المتآكلة ومن الواضح أن حياتهم لا تتحسّن - في الواقع لقد أصبحت أسوأ بكثير".

على الرغم من ذلك اعتمد أردوغان على استخدام الائتمان الرخيص لإذكاء الاستهلاك والبناء حتى بعد أن تسبّب هذا النموذج في تضخّم مزمن وضعف العملة وجعل البلاد أكثر فقرًا. بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد 5.8 مليار دولار فقط في العام الماضي مقارنةً بذروة تجاوزت 19 مليار دولار في عام 2007. وبعد أن أحكم أردوغان قبضته على المؤسسات التركية، اصطدم مع البنك المركزي المستقل اسميًا، وطالب مرارًا وتكرارًا بأسعار فائدة منخفضة - وهو ما يعتقد أنه، على خلاف العقيدة الاقتصادية، يساعد في مكافحة التضخم. وقد أدّى الجمع بين السياسة النقدية المتساهلة والارتفاعات الجامحة في الأسعار إلى تأرجح البلاد في سلسلة من الانخفاضات الحادّة في قيمة العملة.

ابتهج المستثمرون الدوليون، التي تحتاج إليهم تركيا لتمويل عِبء الدين الخارجي البالغ 450 مليار دولار، لفترة وجيزة في العام الماضي عندما أقال أردوغان صهره، بيرات البيرق، بعد عامين قضاهما وزيرًا للمالية. في الوقت نفسه رحّبوا بتعيين ناجي أغبال، وهو تكنوقراطي محترم، على رأس البنك المركزي. لكن أغبال استمر أربعة أشهر فقط قبل أن يقيله الرئيس هو أيضًا - وهي ثالث إقالة لمحافظ البنك المركزي في أقل من عامين. وبدأ خليفته، صهاب كافجي أوغلو، المسؤول السابق في بنك حكومي، بخفض أسعار الفائدة في أيلول.

يقول جوزيف معوّض، المدير في شركة كارمينياك لإدارة الأصول: "يبدو أن هذا هو يوم جرذان الأرض". "ما زلنا نعاني من هذه الدورات: البنك المركزي التركي يرفع أسعار الفائدة فينزعج أردوغان ويُقيل الموظفين، ويخفضون أسعار الفائدة، وبعد ذلك عندما يكون الوضع سيئًا حقًا يتغيّر مرّة أخرى ويرفعون أسعار الفائدة". يحذّر معوّض من أن التجربة هذه المرة، "أكثر خطورة" بسبب ارتفاع أسعار الطاقة التي ستضاف إلى فاتورة الواردات التركية والتحوّل نحو رفع أسعار الفائدة من قِبل البنوك المركزية العالمية التي يمكن أن تحوّل رأس المال بعيدًا عن الأسواق الناشئة. "يمكن أن ينتهي بك الأمر بنموّ منخفض وتضخّم مرتفع وهو الأسوأ بينها جميعها".

تردّد في قول الحقيقة

يزعم أعضاء الحكومة الغاضبون ومجتمع الأعمال أن أردوغان، الذي يهمّش الانتقادات الداخلية، لديه فهم ضعيف للاقتصاد ونادرًا ما يواجهه أحد حتى أعضاء حكومته. يقول مسؤول تنفيذي في تكتّل تركي كبير: "يخبرنا الوزراء: عليكم التحدث إلى الرئيس حتى يفهم الوضع. ولكن لماذا علينا؟ هذه وظيفتهم". ويقول المقرّبون من الحزب أن بعض كبار المستشارين في محيط أردوغان يعارضون بشكل خاص هوسه بخفض أسعار الفائدة لكنهم غير مستعدين لإخباره. ويرى أحد المسؤولين الحكوميين أن "الرئيس لا يحب الأقوياء من حوله. الجميع يعرف ذلك. لذلك لا أحد على استعداد لقول الحقيقة".

يعتقد البعض الآخر أن مقاربة الرئيس محسوبة وليست ناتجة عن جهل. يقول بوراك بيلجهان أوزبك، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الاقتصاد والتكنولوجيا (TOBB) في أنقرة، إن أسعار الفائدة المنخفضة والعملة الرخيصة يفيدان شبكة المقرّبين، لا سيما أولئك الذين يعملون في قطاعي البناء والسياحة، والذين ساعدوا في دعم حكومة أردوغان. ويضيف: "المصطلح الصحيح هنا هو البقاء... إنه لا يريد أن يكون لديه اقتصاد ديناميكي، ولا يريد أن يجعل الاقتصاد التركي عظيمًا ولكنه يريد اقتصادًا كافيًا بالنسبة له للفوز في الانتخابات المقبلة".

يشك أوزبك في أنّ هذه الاستراتيجية ستنجح في ضوء التحوّل التكتيكي للمعارضة بعيدًا عن سياسات الهوية القائمة على الانقسامات الدينية والثقافية والعرقية التي أبعدت أنصار حزب العدالة والتنمية وعلى ما يقولونه حول عدم قدرة الحزب الحاكم على الحكم. ويضيف أن خصوم أردوغان "يثيرون تساؤلات حول قدرة نخبة حزب العدالة والتنمية بدلًا من أيديولوجيتها وهويتها. وهذه الاستراتيجية تعمل في مثل هذه الظروف الاقتصادية". وبينما يسود استياء داخل حزب العدالة والتنمية من توجّهات أردوغان لا يوجد منافس داخلي واضح للرئيس التركي.

اختفى "بيرات البيرق"، صهر أردوغان، عن الأنظار، وكان ينظر إليه على أنه خليفته المختار. فيما تضرّر سليمان صويلو، وزير الداخلية صاحب الشخصية الجذابة والطموحة، نتيجة سلسلة من مزاعم الفساد الأخيرة التي أدلى بها زعيم المافيا المنفي سادات بيكر. غير أن صويلو ينفي هذه المزاعم. على الرغم من كل شيء، فإن العلامة التجارية لأردوغان - التي لا تزال صورته القوية وخطابه المذهل تُلهم المؤيّدين المتشدّدين - لا تزال، وفقًا لاستطلاعات الرأي، أكثر شعبية من تلك التي يتمتّع بها حزب العدالة والتنمية نفسه.

كم عدد الحكام المستبدّين الذين يتنحّون؟

بينما تبدو المعارضة متفائلة بأنّ نهاية عهد أردوغان وشيكة يبدو العديد من المراقبين الأجانب أكثر تشاؤمًا. يقول دبلوماسي أوروبي: "إنهم يحلمون. كم عدد الحكام المستبدّين الذين يمكنك التفكير فيهم ممن استقالوا؟". يقول مسؤولو المعارضة الصاخبون إن هزيمتهم المذهلة لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية في إسطنبول وأنقرة في عام 2019، عندما اجتمعوا معًا خلف مرشح واحد في كل مدينة، تظهر أن هزيمة أردوغان ممكنة عندما يوحدون القوى. إنهم يتجاهلون المخاوف من أن عناصر الدولة العميقة لتركيا - التي تشمل جهاز المخابرات والشرطة والجيش والعناصر الإجرامية، ولها صلات بشريك أردوغان في التحالف القومي المتطرّف - يمكن أن تتحرّك لدعم رئيس مريض. ويقول عضو بارز في أحد أحزاب المعارضة: "عندما يتضح أن السفينة تغرق سيقفز الجميع منها. أنا لا أعني فقط في حزب العدالة والتنمية بل أعني أيضًا في البيروقراطية والجيش. هل تعتقد أن الجيش سيقف بجانبه إذا سقط؟ لن يفعل ذلك".

ويرّد آخرون بالقول إن الزعيم التركي كان خائفًا للغاية من خسارة إسطنبول لدرجة أنه بعد الانتصار المحدود لمرشح المعارضة أكرم إمام أوغلو في عام 2019، أعلن أن النتائج مزوّرة وأُجبر على إعادة الاحتساب لكنه خسر ذلك التصويت أيضًا. تقول أصلي آيدينتاسباس، الزميلة الأقدم في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية: "يُظهر ذلك إلى أي مدى يرغب أردوغان في الذهاب للفوز في الانتخابات. هذا يخبرنا أن الأمر لن يكون مجرّد ما سيحدث في الاقتراع، إنها ليست مجرّد لعبة أرقام، ولكن سيكون هناك أيضًا جميع أنواع الضغوط السياسية والمقاومة من أردوغان وشركائه في التحالف". يشعر البعض بالقلق من أنه قد يسعى إلى إلغاء الانتخابات تمامًا، أو أن البلاد قد تنحدر إلى موجة من العنف مثل تلك التي أعقبت انتخابات يونيو 2015 عندما فقد حزب العدالة والتنمية أغلبيته البرلمانية للمرة الأولى.

من الاهتمامات البارزة أيضًا قدرة المعارضة، التي وحّدت قواها لأول مرة في الانتخابات الوطنية في عام 2018، على عدم إضاعة الفرصة. حتى الآن نجح تحالفهم غير المتوقع بين حزب الشعب الجمهوري اليساري CHP والجناح اليميني IYI والأكراد والعديد من الأحزاب الأصغر في الحفاظ على وحدتهم على الرغم من محاولات أردوغان المستمرة لتفكيكها. لكن قد تكون هناك مواجهة فوضوية حول اختيار مرشح واحد لخوض الانتخابات ضد الرئيس التركي. ومما يثير قلق أعضاء كتلة المعارضة ما تشير إليه استطلاعات الرأي من أن عددًا كبيرًا من الناخبين المترددين، وكثير منهم من مؤيدي حزب العدالة والتنمية المحبطين، لا يزالون لا يثقون بهم. يقول سينكار، خبير الاستطلاعات: "إنهم يغادرون حزب العدالة والتنمية لكنهم لا يرون انتماءهم في أي حزب معارض. إذا لم تقدّم المعارضة مرشحًا قويًا بدرجة كافية فلا يزال أمام رجب طيب أردوغان فرصة للفوز". لا يمكن أن تكون المخاطر أكبر بالنسبة لسكان تركيا البالغ عددهم 83 مليون نسمة. يقول جوركايناك، الأستاذ في جامعة بيلكنت: "عندما تكون الحكومة موجودة منذ 20 عامًا، ففي أعتقادي أن هناك سجلًا واضحًا لما سوف تقدّمه. لا أعتقد أن هذا البلد - أو أي بلد آخر - يمكن أن يتحمّل سنوات أخرى كهذه".

استراتيجية أميركية لشرق المتوسط...
مِنصّة عرض قوّة متعدِّدَة المسارح

الموضوع

ورقة صادرة عن "المعهد اليهودي للأمن القومي في أميركا" تحت عنوان "في قلب مفترق الطرق: استراتيجية أميركية جديدة لشرق المتوسط"[1]، تشرين الثاني 2021. فيما يلي ملخّص التوصيات لصانعي السياسة الأميركية.

توصيات لسياسة الولايات المتحدة

إنّ التغييرات الملحوظة في شرق البحر الأبيض المتوسّط تزيد من خطر نشوب صراعٍ خطير وتتطلّب أنّ تصبّ الولايات المتّحدة جُلَّ تركيزها في هذا الخصوص وتعمل على مظافرة جهودها بشكلٍ أكبر. أمّا المنطقة وروابطها الإقليميّة المتناميّة فتُشكِّل فرصًا إستراتيجيّة فريدة في الوقت الذي تُعتَبر فيه مصداقيّة التزامات الولايات المتّحدة مقوّضة وقوّتها العسكريّة ضعيفة عالميًا بفعل حاجات التنافس عبر المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا والشرق الأوسط. ويُضاف إلى ما سبق ضغوط الميزانيّة التي تلوح في الأفق داخليًا. وعليه، من الضروري أن تحتفظ أميركا بالقدرة على مواجهة التهديدات في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، حتّى عندما تستعدّ وزارة الدفاع لإعادة تموضع قوّاتها في الخارج.

أ. إعادة صياغة استراتيجيّة لشرق البحر الأبيض المتوسّط لتجسيد القوّة على مسارح متعدّدة

إنّ الموقع الحيوي الذي يشغله شرق البحر الأبيض المتوسّط وسطَ التحدّيات الأمنيّة المتزايدة، بدءًا من المحيط الهندي عبر البحر الأحمر والشرق الأوسط وصولًا إلى أوروبا الشرقيّة، يجعل من المنطقة مِنصّةً جذّابةً لتعزيز الوجود الأميركي المتقدّم وإبراز القوّة في هذه المسارح المجاورة بسرعةٍ وكفاءة. إنّ ما سبق سيُطَمئن بدوره الحلفاء لجهة رغبة أميركا في الدفاع عن المصالح المشتركة وقدرتها على ذلك. وفي مقلبٍ آخر يتميّز شرق البحر الأبيض المتوسّط باحتلاله موقعًا مركزيًا مثاليًا للحفاظ على قدرة احتياطيّة سريعة يُمكِن نشرُها.

إنّ تخصيص أصول إضافيّة لشرق البحر الأبيض المتوسط يُمكِن أن يُخَفِّف من الآثار الإشكاليّة لإعادة التوازن إلى قدرات الولايات المتّحدة في أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط. لكن يتطلّب القيام بذلك توسيع مهمّة أميركا

[1] Ambassador Eric Edelman and General Charles Wald, USAF (ret.), “At the Center of the Crossroads: A New U.S. Strategy for the East Med”, The Jewish Institute for National Security of America, November 2021
https://jinsa.org/wp-content/uploads/2021/11/Eastern-Med-NatSec-Brief.v4-3.pdf

الاستراتيجية التي تركّز بشكلٍ أساسي على أوروبا في شرق البحر الأبيض المتوسط، وذلك في سبيل عكس البصمة الأميركية الأخفّ في الشرق الأوسط وإفريقيا. ثم إنّ تحويل الموقف الأميركي في شرق البحر الأبيض المتوسّط ليكون أشبه بمِنصّة عرض قوّة على مسارح متعدّدة من شأنه أن يمكّن قوّة متواضعة من الحفاظ على الوجود الأميركي داخل المنطقة وبالقرب منها. إذًا، يمكن للولايات المتّحدة من خلال عددٍ قليلٍ من المواقع الاستراتيجية في شرق البحر الأبيض المتوسّط، خاصّةً القواعد اليونانيّة، أن تنشر بشكلٍ سريع القوات البرّية والجوّية والبحرية كما هو مطلوب في البحر الأبيض المتوسط وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. في هذا الخصوص يتطلّب النجاح في جعل شرق البحر الأبيض المتوسط قوّةً متعدِّدة المسارح ما يلي:

- تقييم البنتاغون لقدرات الولايات المتّحدة المتضائلة بناءً على سحب القوّات كما هو وارد في المراجعة الجارية للموقف العالمي لإدارة بايدن. يجب أن يطلب الكونغرس من وزارة الدفاع إصدار تقييم للمخاطر مرفقٍ بمراجعة الموقف العالمي يشرح كيف ستعمل الولايات المتحدة على تخفيف التهديدات في المسارح التي تشهد تراجعًا في القدرات. يجب أن يورد هذا التقرير كيفية تمكين البنتاغون من توسيع قدراته في شرق البحر الأبيض المتوسط لتحويله إلى مِنصّة عرض قوّة متعدِّدَة المسارح.
- التنسيق بين المكاتب داخل مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية المسؤولة عن شرق البحر الأبيض المتوسط وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. يكمن الهدف من هذا التنسيق في توفير التوجيه الاستراتيجي والنهوض بموقِف قوّة داخل شرق البحر الأبيض المتوسط لمعالجة التهديدات على النحو الأمثل هناك، وتعزيز القدرات في المناطق المجاورة.
- العمليات اللوجستية للنقل السريع للقوّات الأماميّة المنتشرة في شرق البحر الأبيض المتوسط -التي تقع بشكل أساسي ضمن نطاق مسؤوليّة القيادة الأوروبية للولايات المتحدة - إلى مناطق المسؤولية التابعة لقيادة الولايات المتحدة في الوسط وإفريقيا. كذلك، استنادًا إلى أوجه القصور الحاليّة في النقل البحري والجوي في الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، يجب على الكونغرس أن يطلب من وزارة الدفاع إصدار تقرير يشرح خطّتها لتلبية متطلّبات استراتيجية الدفاع الوطني الأميركي لعام 2018 لنشر القوة الديناميكية والنموذج التشغيلي العالمي.

ب. توسيع القوّة العسكريّة والقدرات داخل منطقة شرق البحر الأبيض المتوسّط وحولها

يجب على الولايات المتّحدة توسيع قوّتها العسكرية وقدراتها لمواجهة التهديدات المتزايدة في شرق البحر الأبيض المتوسّط وما حوله وخارجه. وفي ظلّ احتمال حدوث انسحاب من المسارح المجاوِرة يجب أن تتصدّى القوة العسكرية الأميركية للتهديدات في الشرق الأوسط وإفريقيا من خلال:

- توزيع المزيد من الأجنحة الجوّية الأمامية في اليونان.

- إعادة نشر ما لا يقلّ عن اثنتين من المدمّرات الصاروخية الموجَّهة من روتا في إسبانيا إلى موانئ في اليونان، من أجل تقليص وقت العبور وتعزيز تواجد القوّات الأميركية في شرق البحر الأبيض المتوسّط بشكلٍ منتظِم.
- تعزيز عمليات النشر الدوريّة للولايات المتحدة، بما في ذلك الجيش الأميركي، والقوّات الجوّية، والعمليات الخاصّة، ووحدات خفر السواحل، وذلك من خلال منشآت عسكريّة يونانيّة إضافيّة لم يتمّ الاستفادة منها في كثيرٍ من الأحيان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ألكساندروبوليس والقواعد الجوية في لاريسا وستيفانوفيكيو.
- نشر سفن استطلاعيّة إضافية قادرة على النقل البحري إلى خليج سودا من شأنها أن تعيد نشر القوّات والعتاد داخل شرق البحر الأبيض المتوسط والمناطق المجاورة.
- دمج القوات البحريّة اليونانية وغيرها من القوات البحريّة الشريكة مع مجموعات حاملات الطائرات الأميركية المنتشرة في الأسطول السادس.
- النشر الأمامي لقدرات التدخّل السريع، بما في ذلك لواء مشاة البحرية، من أجل الردّ على حوادث الإرهابيين واحتجاز الرهائن والقرصنة في البر والبحر.
- سفن دوّارة أو محليّة قادرة على إجراء عمليات تسيير الدوريّات والحراسة ونشر طائرات الهليكوبتر، بما في ذلك المدمّرات الصاروخية الموجَّهة، وسفن القتال الساحليّة، وسفن القيادة البرمائيّة، والطرّادات، وسفن الإنزال.
- إنشاء فرقة عمل للنُظم ذاتيّة التشغيل للأسطول السادس، على غرار فرقة المهام 59 التابعة للأسطول الخامس، والتي يمكنها بناء شبكة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع الأميركية، والتكامل مع المِنصّات ذاتيّة التشغيل الحالية، فضلًا عن الدوريّات جنبًا إلى جنب مع الشحن التجاري.
- تحديد موقع أنظمة الرادار والدفاع الجوّي لتغطية اليونان وقبرص، مثل إيجيس آشور.

ج. التكامل مع الأُطُر متعدّدة الأطراف

إنّ وجود هذه التحالفات في شرق البحر الأبيض المتوسّط يؤثّر على الهياكل الأمنيّة للمسارح المجاورة. وعليه، يجب على الولايات المتحدة التنسيق مع الشركاء الإقليميين، مثل "إسرائيل" واليونان وقبرص ومصر، بالإضافة إلى الحلفاء القادرين الذين يعملون بالفعل في شرق البحر الأبيض المتوسّط مثل المملكة المتحدة وفرنسا. في هذا الإطار تشمل الخطوات العديدة التي يجب على الولايات المتحدة اتّخاذها ما يلي:

- العمل بناءً على نموذج "3 + 1" الأوّلي، والمشاركة بشكلٍ رسميّ ومستمرّ مع "الأطراف الثلاثيّة" التي تشمل اليونان وقبرص والتي تندرج بشكلٍ مختلف مع "إسرائيل" ومصر والإمارات العربية المتحدة والهند. يجب على المسؤولين الأميركيين أيضًا تعزيز التعاون بين أعضاء هذه الأطراف الثلاثية المنفصلة، والتنسيق بشكلٍ أوثق بينها وبين الأطُر الدبلوماسية المماثلة في المحيطين الهندي والهادئ.
- تنظيم التدريبات العسكرية متعدّدة الأطراف مع هذه البلدان وتوسيعها بالإضافة إلى فرنسا وإيطاليا والأردن والمملكة العربية السعودية، وربما حلفاء الناتو في البحر الأسود كبلغاريا ورومانيا وذلك في سبيل تعزيز

الاستعداد لـ: 1) عمليّات محاربة الإرهاب، 2) والمنافسة الاستراتيجية ضدّ الصين وروسيا وإيران، 3) والحفاظ على حريّة الملاحة والاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط.

- الاستناد إلى التمديد الأخير للإعفاء لمدة عامّ واحد من حظر الأسلحة الأميركي، والنظر في خطوات لتعزيز العلاقات الأمنية الأميركية مع قبرص لحماية استكشاف الطاقة في المنطقة، بما في ذلك الكتل التي تؤجّرها قبرص حاليًا لشركات أميركية وشركات أخرى. إنّ مثل هذه الخطوات، التي عرقلها الحظر حتى كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى حدٍّ كبير، توفّر أيضًا فرصًا لتعزيز التعاون الدفاعي الإقليمي مع فرنسا، التي يشمل وجودها المتنامي في شرق البحر المتوسط ميناءً جديدًا في قبرص.
- استنادًا إلى الأحكام التي حدّدها الكونغرس ابتداءً من عام 2019، التشريعات التي تسنّ كمّيّات مستدامة ومتوقّعة من برنامج التمويل العسكري الأجنبي للولايات المتّحدة وبرنامج التعليم والتدريب العسكري وكذلك برنامج المعدّات العسكرية الفائضة لليونان. ستُساعد هذه التشريعات أثينا على تعزيز دورها التكميلي لواشنطن كجهة توفّر الأمن الإقليمي.
- على المدى الطويل، تُدمَج ضمن هذه الهياكل الدبلوماسية والدفاعية تركيا المستعدّة للوقوف ضد الإرهاب والمجرّدة من الأسلحة الروسية، والمنخرطة في جهود جادّة لحلّ مشاكل بحر إيجة مع اليونان وكذلك مشكلة قبرص.

د. توسيع القاعدة في اليونان

إذا كان شرق البحر الأبيض المتوسّط مفترق طرق لثلاث قارات، فربما تكون اليونان هي حلقة الوصل في هذه العلاقة، مما يوفّر فرصًا فريدة لتعزيز الوجود الأميركي هناك وفي مناطق أبعد. تُعتَبر أثينا شريكًا متحمّسًا للولايات المتّحدة، حيث إنّ التزامها بتطوير قوّتها والاضطلاع بدور استراتيجي أكبر في دعم مصالح الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي يجعلها تبرُز بين حلفاء أميركا وشركائها. في هذا الصدد لا بدّ من الإشارة إلى أنّ القواعد البحرية والجوية اليونانيّة توفّر الموقع الأكثر استراتيجيّة للولايات المتحدة لبناء قدراتها في شرق البحر الأبيض المتوسّط. كذلك يوفّر هذا الموقع بدائل إذا أدّى انهيار العلاقات الأميركية التركية إلى سحب الولايات المتحدة لأصولها من تركيا، وهو احتمال تحتاج الولايات المتحدة بشكل عاجل إلى تطوير خطط طوارئ من أجله.

أمّا خليج سودا فهو يوفّر أفضل ميناء في المنطقة لحاملات الطائرات الأميركية والسفن الحربية الكبيرة الأخرى. كما أنّه مركز للشرايين البحرية الرئيسية التي توفّر وصولًا مباشرًا إلى مضيق البوسفور والبحر الأسود وجنوب شرق قناة السويس والبحر الأحمر والمحيط الهندي، وغربًا إلى مضيق صقلية وفي النهاية المحيط الأطلسي. يتربّع خليج سودا على عتبة ليبيا، ويوفّر ثقلًا موازِنًا للوجود العسكري التركي والروسي (وغير الشرعي) في ذلك البلد؛ كما أنّه يعترض طرق موسكو القديمة لإسقاط قوّتها في سوريا عبر أوروبا الشرقيّة. وبالمثل، يعتبَر ميناء ألكسندروبوليس الذي يجري تحديثه حاليًا من خلال الاستثمارات الأميركية واليونانية، في وضعٍ مثاليّ ليصبح مركزًا رئيسيًا لزيادة قوات الناتو في جنوب شرق أوروبا والبحر الأسود لمواجهة روسيا.

مقاربة لإعادة تموضع أميركية في المنطقة

الموضوع

ورقة بعنوان "إعادة التفكير في الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة والتموضُع في الشرق الأوسط" صادرة عن "مركز الأمن الأميركي الجديد" بتاريخ 4 تشـــرين الثاني 2021. تطرح الورقة أفكارًا حول الاســـتراتيجية العسكرية الأميركية والتموضع في الشرق الأوسط في المرحلة القادمة[1].

الملخّص التنفيذي

على مدى السنوات العشرين الماضية، استثمر الجيش الأميركي بكثافة في الشرق الأوسط. حاول كلّ من الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب نقل الأصول خارج المنطقة والتركيز بشكل أكبر على المحيطين الهندي والهادئ، لكن كلاهما عادا إلى الشرق الأوسط. اليوم، يركّز الرئيس جو بايدن مرة أخرى على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ويشـدّد وزير الدفاع لويد أوسـتن على أهمية الصـين باعتبارها "التحدي المتسـارع" لوزارة الدفاع. يتطلّب الإدراك الفعّال لتحوّل الأولويات في الإدارة الجديدة تقييمًا لكيفية استمرار الولايات المتحدة في حماية مصالحها الأساسية في الشرق الأوسط من خلال أثرٍ أصغر وأكثر ذكاءً (مع تجنّب سحب القوات من الشرق الأوسط وإعادتها مرة أخرى بفعل أزمات جديدة).

هذه الورقة هي بداية الطريق للإجابة عن هذا السـؤال. لأنها تحدّد بشـكل منهجي المصـالح والأهداف الأميركية الرئيسـية التي يجب أن تكون في الشـرق الأوسـط لتطوير الموقف المناسـب للقوات الأميركية لمواجهة التحدّيات الأمنية حاليًا وفي المستقبل. ثم تصف الأنشطة العسكرية الأساسية اللازمة لحماية تلك المصالح وتحقيق تلك الأهداف، وفي بعض الحالات كسـر الافتراضـات القديمة وتحديد المجالات التي يمكن للولايات المتحدة فيها قبول المزيد من المخاطر. أخيرًا، تبدأ هذه الورقة في تحديد الأصـــول العســـكرية المرتبطة اللازمة لمتابعة الأنشـــطة

[1] Ilan Goldenberg, Becca Wasser, Elisa Catalano Ewers and Lilly Blumenthal, "When Less Is More: Rethinking U.S. Military Strategy and Posture in the Middle East", Center for a New American Security, November 04, 2021. https://s3.us-east-1.amazonaws.com/files.cnas.org/documents/CNAS-Report-Less-is-More-Oct-2021-Final-1.pdf?mtime=20211103172611&focal=none

والغايات وذلك من خلال تحديد المناطق التي يمكن للولايات المتحدة أن تتطلّع فيها إلى تغيير وجودها وأنشطتها في المنطقة.

الخلاصة من هذا التحليل هي أنّ الولايات المتحدة لا تزال لديها مصالح حيوية في الشرق الأوسط تتطلّب منها مستوىً من الاستثمار العسكري في المنطقة. إلا أنّ هذه المصالح محدودة بشكل كبير، ويجب أن تكون الولايات المتحدة على استعداد لقبول المزيد من المخاطر في الشرق الأوسط، مع إعطاء الأولوية أيضًا للأدوات غير العسكرية. ونظرًا للتحدّيات والمصالح الاستراتيجية في أماكن أخرى من العالم وفي الداخل الأميركي، فقد حان الوقت للنّظر في كيفية تعامل الولايات المتحدة مع تموضع القوّة في المنطقة بشكل مختلف عما كان عليه في الماضي.

يجب على الولايات المتحدة السعي لتحقيق ثلاث مصالح مركزية في الشرق الأوسط:

- الدفاع عن الوطن الأميركي والمواطنين الأميركيين وحلفاء الولايات المتحدة وحمايتهم من الهجمات الإرهابية.
- إيقاف انتشار الأسلحة النووية.
- الحفاظ على حرية الملاحة والتدفّق الحر للتجارة.

من هذه المصالح الثلاث، اشتقّ المؤلفون ستة أهداف لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.
أربعة من هذه الأهداف لها مضمون عسكري كبير:

1. تعطيل وتقويض قدرات الشبكات الإرهابية التي لديها القدرة على تهديد الولايات المتحدة وحلفائها.
2. الحد من التدخّل العسكري المُكلِف في الشرق الأوسط.
3. منع إيران من امتلاك أسلحة نووية.
4. تأمين الممرّات المائية الرئيسية في المنطقة التي تعتبَر مفترقات طرق أساسية للتجارة الدولية.

يجب تحقيق الهدفين الآخرين بنفس الأهمية من خلال الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية بدلًا من القوة العسكرية، إلا أنّه لا ينبغي أن تقوّض الأنشطة العسكرية الأميركية هذه الأهداف:

5. احتواء وخفض مستوى المنافسة الأمنية بين دولة وأخرى.
6. تشجيع ودعم نماذج الحوكمة الأكثر استجابة لشعوب المنطقة، والتي توفّر قدرًا أكبر من الاستقرار على المدى الطويل.

بناءً على هذه الأهداف، يجب على الولايات المتحدة مراجعة أنشطتها ومواقفها في الشرق الأوسط، والابتعاد عن شبكة القواعد مترامية الأطراف، وبدلًا من ذلك، دعم عمليات أقلّ حضورًا، تماشيًا مع المصالح الوطنية للولايات المتحدة. على وجه التحديد، يجب على الولايات المتحدة أن:

- تُبقي على تواجدٍ بَرّي أميركي أقلّ حجمًا، يركّز على دعم عمليات مكافحة الإرهاب المباشرة، والخدمات اللوجستية، والصيانة، والتعاون الأمني، مع ضمان احتفاظ الولايات المتحدة بالقدرة على زيادة عدد قواتها في حالة نشوب صراع كبير مع إيران أو مع جهة فاعلة غير حكومية.
- التحوّل نحو شبكة قواعد موزّعة لتقليل المخاطر على القوات الأميركية وقدرات الضربات الصاروخية. وسيشمل ذلك توحيد القواعد القديمة وتقليل التواجد في القواعد الأكبر، مع تطوير قواعد جديدة أو الوصول إلى قواعد الدولة المضيفة خارج نطاقات الصواريخ.
- إعادة نشر الطائرات القاذفة والقاذفات التقليدية من الشرق الأوسط إلى مناطق أخرى ذات أولوية، مع الاحتفاظ بمزيج من طائرات قوات العمليات الخاصة الخفيفة (SOF)، والطائرات بدون طيار (UAVs)، وعدد صغير من الطائرات ذات الأجنحة الثابتة، وقدرات التزوّد بالوقود في الجو. سيتطلّب ذلك الاستفادة من الفرص لتأسيس الأصول خارج الشرق الأوسط والعمل عبر طبقات القيادة القتالية.
- تركيز جهود التعاون الأمني الأميركي بدقّة للتدريب وإضفاء الطابع المهني على قوات مكافحة الإرهاب الشريكة النخبوية القادرة على مواجهة الجماعات السلفية الجهادية المتطرّفة والوكلاء الإيرانيين، بدلًا من محاولة بناء جيوش وطنية.
- عدم إعطاء الأولوية لبيع أو توفير القدرات العسكرية التقليدية المتطوّرة التي تطلُبُها القوات الشريكة التي لا تُستخدَم كثيرًا في عمليات مكافحة الإرهاب، أو غيرها من العمليات ذات الأولوية مثل المراقبة البحرية أو الأولويات الدفاعية.
- زيادة تقاسم الأعباء مع الحلفاء، وعلى الشركاء مراقبة الممرّات الآمنة والحفاظ عليها، خاصةً حول نقاط الاختناق الحساسة مثل باب المندب ومضيق هرمز، لتقليل الاعتماد على الوجود البحري الأميركي المستمر.
- تجنّب عمليات النشر التقليدية الكبيرة كأدوات لردع هجمات الوكلاء الإيرانيين، إلا في حالة الطوارئ الكبرى.

إنّ سيطرة طالبان على أفغانستان ستكون لها تداعيات على التموضع الأميركي في الشرق الأوسط ومتطلّبات تتجاوز التوقّعات، التي قد يتعيَّن على القوات المتمركزة في المنطقة دعمها في أفغانستان. لا يغيِّر أيٌّ من هذه المتطلّبات بشكل جوهري التوصيات الأساسية لهذا التقرير، لأنّ الأنشطة والقدرات المطلوبة للقيام بمهام مكافحة الإرهاب في أفغانستان ستكون مماثلة لتلك الضروريّة في الشرق الأوسط. ما قد يتغيّر هو العدد الدقيق للقوات ومواقع القوات العسكرية الأميركية التي يجب أن تتمركز في المنطقة. إنّ نطاق هذا التقرير لا يقدّم هذا المستوى من التفاصيل؛ بل يوفّر مجموعة أولية من التوصيات لتغيير تموضع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما هو موضح في الجدول أدناه. هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة لتقديم توصيات أكثر تفصيلًا فيما يتعلّق بالزجّ الدقيق للطائرات ومواقع القوات والقدرات العسكرية الأميركية.

ما يجب فعله وما لا يجب فعله بشأن التموضع الأميركي في الشرق الأوسط

ما يجب فعله	ما لا يجب فعله
الحفاظ على الوجود الأميركي المخفَّف الذي يؤكد على القوات والقدرات المطلوبة لتحقيق أهداف الولايات المتحدة، مع الاحتفاظ بالقدرة على زيادة القوات في حالة حدوث طارئ مع إيران أو جهة فاعلة غير حكومية.	الحفاظ على الوضع السابق، أي شبكة من القواعد الكبيرة التي تعكس العمليات السابقة أو الاستجابة لحالات طوارئ متطوّرة التي قد تحدث على الأرجح.
مراجعة البنية الأساسية لنقل بعض القواعد إلى الدول المضيفة وتعزيز الحضور الميداني الأميركي أثناء نشر الأصول خارج المناطق الجغرافية المهدَّدة.	الحفاظ على الشبكة الكبيرة الحالية من القواعد كونها الأكثر عُرضة للهجمات الصاروخية.
الحفاظ على حضور أقلّ للطائرات مع التركيز على الطائرات بدون طيار وعلى طائرات قوات العمليات الخاصة الخفيفة وبعض الطائرات الهجومية التقليدية الخاصة بعمليات مكافحة الإرهاب وردع مساعي إيران لامتلاك أسلحة نووية في المنطقة، مع الاستفادة من الأصول الموجودة في قيادات مقاتلة أخرى.	الزجّ بالطائرات الهجومية والقاذفات والطائرات بدون طيار اللازمة لمجموعة من السيناريوهات في الشرق الأوسط.
تركيز التعاون الأمني مع شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على تدريب قوات النخبة لمكافحة الإرهاب.	تركيز التعاون الأمني مع شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على مبيعات الأسلحة وبناء جيوش وطنية على النمط الأميركي.
مواجهة وردع الوكلاء الإيرانيين بمزيج من التعاون الأمني لقوات مكافحة الإرهاب المتطوّرة، مع القدرة على شنّ ضربات أميركية تستهدف هذه الجماعات.	محاولة ردع الهجمات التي يشنّها وكلاء إيران من خلال القوة التقليدية الكبيرة.
تسيير دوريات بحرية مع شركاء أوروبيين وآسيويين وشرق أوسطيين، خاصة حول المضائق الحسّاسة في الشرق الأوسط.	الاستمرار في الحفاظ على وجود شبه دائم لمجموعة حاملة الطائرات الهجومية في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية.